التقرير السنوي 2015

ADNIC

شركة أبوظبي الوطنية للتأمين

ABU DHABI NATIONAL INSURANCE COMPANY

التقرير السنوي 2015

المغفور له بإذن الله صاحب السموّ

الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

أول رئيس لدولة الإمارات العربية المتحدة

صاحب السموّ

الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،
وحاكم إمارة أبوظبي

صاحب السموّ

الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى
للقوات المسلّحة

صاحب السموّ

الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء،
حاكم دبي

قائمة المحتويات

توسعنا الجغرافي	2
أعضاء مجلس الإدارة	4
كلمة رئيس مجلس الإدارة	6
كلمة الرئيس التنفيذي	8
فريق شركتنا	10
مهمتنا ورؤيتنا	16
نبذة عن شركتنا	19
قيمنا الراسخة	20
ركائزنا الاستراتيجية	21
تقديرنا العالمي والإقليمي	22
حوكمة الشركة	24
إلتزامنا المؤسسي تجاه المجتمع	26
التوازن بين الحياة العملية والحياة الاجتماعية	28
البيانات المالية	31
عناوين مواقع مكاتب الشركة	86

توسعنا الجغرافي

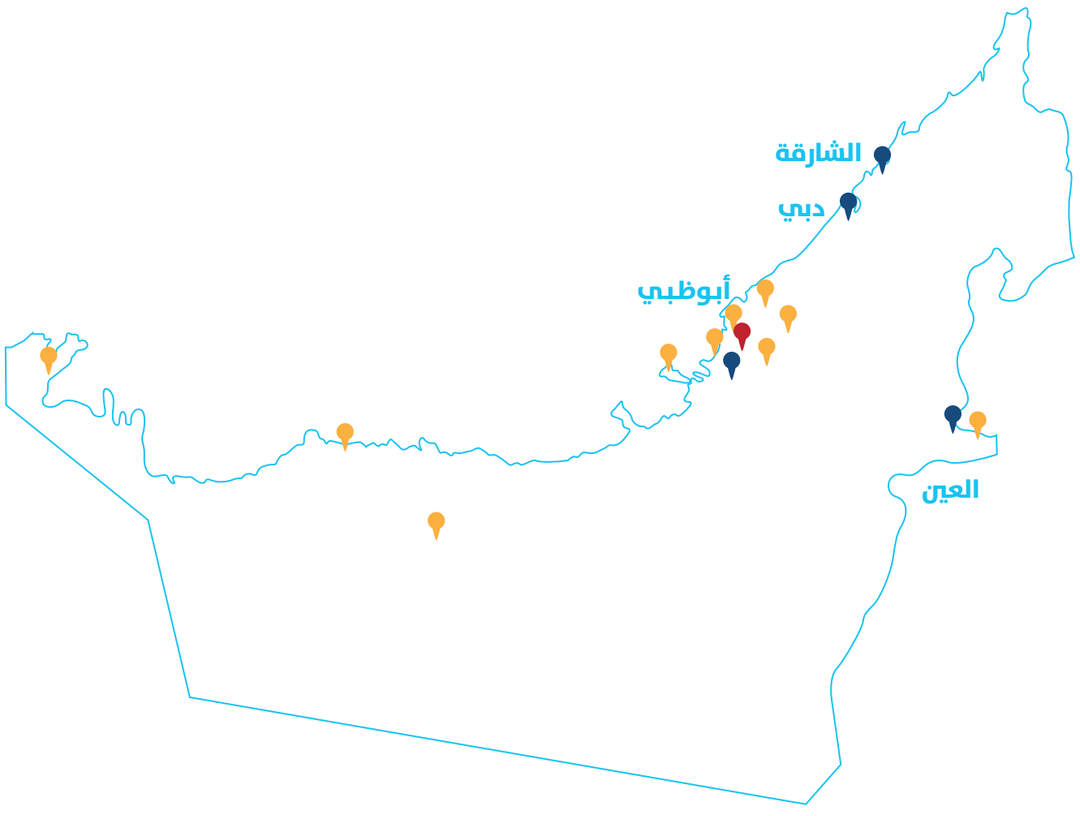

المكتب الرئيسي
الفروع
مراكز البيع والخدمة

أعضاء
مجلس الإدارة

معالي/ خليفة محمد الكندي
رئيس مجلس الإدارة

الشيخ/ محمد بن سيف آل نهيان
نائب رئيس مجلس الإدارة

الشيخ/ ذياب بن طحنون آل نهيان
عضو

سعادة/ سلطان راشد الظاهري
عضو

سعادة/ أحمد علي الصايغ
عضو

السيد/ غانم علي حمودة الظاهري
عضو

السيد/ محمد عبد العزيز المهيري
عضو

السيد/ خليفة سلطان السويدي
عضو

السيد/ عبدالله خلف العتيبة
عضو

كلمة رئيس مجلس الإدارة

نيابة عن مجلس إدارة شركة أبوظبي الوطنية للتأمين، نقدم التقرير السنوي الثالث والأربعين لأعضاء مجلس الإدارة مصحوباً بالبيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

كان عام 2015 مليء بالتحديات التي واجهت قطاع التأمين على المستوى العالمي والمنطقة على وجه الخصوص. وبينما استمر التباطؤ الإقتصادي العالمي في التأثير على الأعمال في المنطقة، فقد تأثرت بعض القطاعات أكثر من غيرها. وبالرغم من هذه التحديات فقد حققت الشركة تقدماً في عدد من المجالات، وستبقى إعادة الشركة إلى مستويات الربحية التقليدية وتعزيز حقوق المساهمين على رأس أولويات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. كما أن هدفنا الدائم أن تبقى الشركة إحدى الشركات الرائدة في السوق الإقليمي وشريك التأمين المُفضّل للشركات والأفراد.

إن الشركة تدعم بشكل تام المبادرات الحكومية الساعية إلى تحسين حوكمة الشركات والمسؤولية الإجتماعية والتوطين. وبالإضافة لإلتزام الشركة بمُبادرة "أبشر"، وهو برنامج مخصص لدعم مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة الباحثين عن عمل في القطاع الخاص، فقد جددت الشركة دعمها لمبادرة "البيت متوحد"، وهو برنامج أطلقه ديوان سمو ولي العهد في أبوظبي للاحتفال بوحدة الدولة وتعزيز التضامن عبر جميع أنحاء الإمارات السبع.

بالنيابة عن مساهمي وإدارة الشركة، يعبر مجلس الإدارة عن خالص تقديره وإمتنانه لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان (حفظه الله) رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم إمارة أبوظبي، وإلى سمو ولي عهده الأمين ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان لدعمهما المتواصل للشركة خاصة وقطاع الأعمال بشكل عام.

خليفة محمد الكندي
رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي

أقدم لكم النتائج التشغيلية والمالية للشركة للسنة المُنتهية في 31 ديسمبر 2015.

البيئة التشغيلية

كان التقلب في سوق النفط عاملاً رئيسيا في الأداء الإقتصادي في المنطقة في عام 2015. وقد استطاعت صناعة التأمين التأقلم مع هذه التقلبات على الرغم من تأثيرات قطاع النفط والغاز، كما وتسعى حكومة دولة الإمارات بشكل مستمر وبنجاح في تقليص اعتمادها على القطاع المذكور والانتقال إلى إقتصاد أكثر تنوعاً.

نتوقع استمرار النشاط في التنويع الإقتصادي والذي سيؤدي إلى توفير فرص جديدة خلال المدى المتوسط في الدولة والمنطقة بشكل عام. في ضوء هذه المتغيرات، فقد قُمنا بوضع استراتيجية إعادة تسعير وإكتتاب إنتقائي، كما واصلنا الاستثمار في تطوير المنتجات الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والخدمات للاستفادة من فرص النمو المتوقعة.

وقد أصدرت هيئة التأمين أنظمة ولوائح جديدة بشأن ملاءة رأس المال والإحتياطيات الفنية والتي تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. وتماشياً مع النهج السليم في إدارة المخاطر، فقد قامت الشركة بزيادة إحتياطياتها الفنية في 2015. نحن على ثقة من أن هذه الزيادة في الإحتياطيات الفنية ستجلب المزيد من الاستقرار والقوة للهيكل الرأسمالي في الشركة.

بالإضافة إلى ذلك، قامت الشركة بتعيين شركة متخصصة لدراسة الخيارات المتاحة لتعزيز كفاية رأس مال الشركة. وبناءً عليه، فقد وافقت الجمعية العمومية للشركة بإجتماعها في 15 فبراير 2016 بإصدار سندات إلزامية التحول إلى أسهم بقيمة 390 مليون درهم.

ولكون شركة أبوظبي الوطنية للتأمين من الشركات الرائدة في مجالها، فإنها في وضع مناسب للعودة إلى مستويات الربحية التقليدية من خلال سياسة الإكتتاب المتحفظة وخدمة العملاء المتميزة.

النتائج المالية

إجمالي أقساط التأمين المكتتبة
في عام 2015، بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة للشركة 2.29 مليار درهم مقارنة مع 2.63 مليار درهم في العام الماضي. ويعود ذلك إلى تطبيق الاستراتيجية المعدّلة تماشياً مع سياسة الإكتتاب الانتقائية في الشركة.

أقساط التأمين المحتفظ بها
في عام 2015، بلغت نسبة الأقساط المحتفظ بها 48% مقارنة مع نسبة 54% في العام الماضي.

صافي نتائج الإكتتاب
بلغ صافي خسائر الإكتتاب لعام 2015 مبلغ 229 مليون درهم، مقارنة مع صافي خسائر إكتتاب وقدره 157 مليون درهم لعام 2014. ويعود ذلك بشكل رئيسي للمراجعة الشاملة للإحتياطيات الفنية التي قامت بها الشركة خلال العام مما أدى الى زيادتها.

المصاريف العمومية والإدارية
قامت الشركة بتعزيز كفاءة التشغيل في عام 2015 مما أدى إلى إنخفاض المصاريف العمومية والإدارية بنسبة 9.8% الى 208 مليون درهم مقارنة مع 230 مليون درهم عام 2014.

صافي إيرادات الاستثمار
بلغ صافي دخل الاستثمار والإيرادات الأخرى 102 مليون درهم لعام 2015 مقابل 106 مليون درهم للعام السابق.

صافي النتائج
بلغ صافي خسارة الشركة 334.5 مليون درهم لعام 2015، مقارنة مع صافي خسارة 280.4 مليون درهم لعام 2014. وفي الوقت الذي أثر فيه قرار زيادة الإحتياطيات الفنية على صافي النتائج فإن ذلك يعكس القوة المالية للشركة.

بلغ صافي خسارة فترة الثلاثة أشهر الأخيرة من عام 2015 مبلغ 3.4 مليون درهم مقارنة مع صافي خسارة 331.1 مليون درهم لفترة التسعة أشهر الأولى من عام 2015.

النظرة المُستقبلية
كما هو الحال في السنوات السابقة، واصلت الشركة إجراءاتها في التكيّف مع المستجدات بما يؤهلها للعودة إلى المستويات التقليدية من الربحية والأداء المالي بدءاً من 2016.

نحن ملتزمون بالتركيز على الخدمات والمنتجات والإبتكار كعناصر محورية في استراتيجية الشركة. وكجزء من استراتيجية النمو المستدامة فقد قُمنا بإنشاء قسم الإكتتاب الدولي في دبي، والذي يقدم خدماته في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتماشياً مع ممارسات الإكتتاب الإنتقائية والمتحفظة، فإنني على ثقة بأن هذه الاستراتيجية ستعود بالفائدة على الشركة وتحقق الأرباح المستدامة للمساهمين.

شكر وثناء
أود أن أعرب عن خالص الإمتنان إلى اعضاء مجلس الإدارة على توجيهاتهم المستمرة، ولمساهمينا على دعمهم المتواصل، ولعُملاء الشركة وشركاء الأعمال على تعاونهم معنا. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر إلى فريق العمل بالشركة لأدائهم المتفاني.

أحمد إدريس
الرئيس التنفيذي

فريق شركتنا

الإدارة التنفيذية

من اليمين إلى اليسار (الصف الخلفي)
فايدياناثان سرينفاسان — رئيس دائرة الإكتتاب - التأمينات الشخصية
أنيل دكست — رئيس دائرة الاستثمار
فيجاي سينج — رئيس دائرة المطالبات - التأمينات التجارية
هاني حرزالله — رئيس دائرة الموارد البشرية والشؤون الإدارية
مازن اللبدي — رئيس دائرة المطالبات - التأمينات الشخصية
جوغال مدان — رئيس دائرة الإكتتاب - التأمينات التجارية (الممتلكات والطاقة "العمليات" والطيران والهياكل البحرية والبضائع)
هيما بادمانابان — رئيس دائرة الإكتتاب - التأمينات التجارية (الهندسي, والانشاءات والطاقة "انشاءات" والمسؤوليات والفروع المالية)

من اليمين إلى اليسار (الصف الأمامي)
الأزهر شرف الدين — رئيس قطاع العمليات
طارق زيتون — رئيس قطاع الإكتتاب وإدارة الحسابات الاستراتيجية
رائد حدادين — رئيس قطاع القانونية والامتثال
حسين سمارة — رئيس دائرة تقنية المعلومات
عبدالله النعيمي — رئيس قطاع الخدمات المساندة
أندرو ودوارد — رئيس قطاع تطوير الأعمال
علاء فارس — رئيس قطاع المالية والاستثمار

إدارة الإكتتاب والتعويضات وإعادة التأمين

من اليمين إلى اليسار (الصف الخلفي)
كريشنان راجوناثان — مدير أول - إكتتاب الممتلكات والطاقة "العمليات"
أناند كلندي — مدير أول - الإكتتاب الطبي
خالد رواشدة — مدير أول - الإكتتاب الهندسي، والانشاءات والطاقة "الانشاءات" والتعويضات المهنية
لايق شريف — مدير أول - الإكتتاب الطبي
ساتيش كريشنان — مدير أول - إكتتاب المسؤوليات والفروع المالية
نبيل عزوز — مدير أول - إكتتابات البحرية والطاقة

من اليمين إلى اليسار (الصف الأمامي)
فامشيدار فاناما — رئيس دائرة الإكتتاب الخارجي
وسام الخالدي — مدير أول - إدارة الحسابات الاستراتيجية
أسامة التاجر — نائب رئيس دائرة الإكتتاب - التأمينات التجارية (الطيران والهياكل البحرية والبضائع)
طارق مكرزل — مدير أول - إكتتاب الحياة والحوادث الشخصية
سيريش راو — مدير أول - دائرة إكتتاب التأمينات التجارية والمركبات - دبي والإمارات الشمالية
جوروموروثي لاكشمينايريان — مدير أول - إكتتاب الهياكل البحرية والبضائع

غير حاضر في الصورة
فاطمة العيسى — مدير أول - إكتتاب المركبات

فريق شركتنا

إدارة العمليات

من اليمين إلى اليسار (الصف الخلفي)
ريزاد شاويش — مدير أول - مطالبات المركبات - أبوظبي
نظمي داماك — نائب رئيس - إعادة التأمين
أدريان ألكسندر — نائب رئيس دائرة المطالبات - التأمينات التجارية (مطالبات الطاقة غير البحرية)
كورام ماسيود — مدير أول - إدارة المخاطر والخدمات الإكتوارية

من اليمين إلى اليسار (الصف الأمامي)
ساجيف جوبالكريشنان — مدير أول - خدمات المخاطر الهندسية
ملكة النعيمي — مدير أول - إعادة التأمين
أشرف جنينة — مدير أول - مطالبات المركبات - دبي، الإمارات الشمالية، والعين
سميتا سريفاستافا — نائب رئيس دائرة المطالبات - الطبية والحياة والسفر والحوادث الشخصية والعامة
سامي خليل — نائب رئيس الخدمات - خدمات المخاطر الهندسية

إدارة تطوير الأعمال

من اليمين إلى اليسار
جهاد فرنسيس — رئيس أعمال الوسطاء - أبوظبي والمنطقة الغربية
عالية عبد الكريم التميمي — مدير إقليمي - دبي والإمارات الشمالية
بسام جبيلي — مدير إقليمي - أبوظبي والمنطقة الغربية
أديتيا كولكارني — نائب رئيس الوسطاء - دبي والإمارات الشمالية

غير حاضر في الصورة
أناند ناير — رئيس علاقات الوسطاء (دبي والإمارات الشمالية) ورئيس التأمين المصرفي وقنوات التوزيع

فريق شركتنا

إدارة خدمات الدعم

من اليمين إلى اليسار (الصف الخلفي)

أمجد الحايك	مدير أول - القانونية
طارق الطايش	مدير أول - الموارد البشرية
رافي شاندران	مدير أول - المحاسبة العامة والتقارير القانونية
مانوج خيماني	مدير أول - الموارد البشرية
براباتا بليكوث	مدير أول - تقنية المعلومات (التطبيقات)
أنيش بابو كاناكايل	مدير أول - تقنية المعلومات (العمليات)

من اليمين إلى اليسار (الصف الأمامي)

هاشم شبّر	مدير أول - رقابة الائتمان، الدائنين والتقارير الإدارية
دانا حضيري	مدير أول - التسويق المؤسسي
محمد بن نقيب	مدير أول - العلاقات العامة
عصمت طه	مدير أول - الاستثمار وعلاقات المستثمرين
بشرى الوزان	مدير أول - الشؤون الإدارية
سي بي رينجاثان	نائب رئيس دائرة تقنية المعلومات

غير حاضر في الصورة

سامي الزواغي	مدير أول - القانونية والامتثال

مهمتنا ورؤيتنا

مهمتنا

تلبية متطلبات عملائنا عبر تقديم حلول قيّمة ومبتكرة، إقليمية وعالمية، في التأمين وإعادة التأمين.

رؤيتنا

أن نكون شركة تأمين رائدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

نبذة عن شركتنا

تأسست شركة أبوظبي الوطنية للتأمين (ADNIC)، كشركة مساهمة خاصة في الإمارات العربية المتحدة عام 1972. وتُعتبر من الشركات الرائدة إقليمياً في توفير كافة أنواع التأمين، ولها خبرة واسعة في تقديم الدعم للأفراد والمؤسسات على حد سواء. للشركة شبكة واسعة من الفروع ومراكز الخدمة والمبيعات. وتُعتبر شركة أبوظبي الوطنية للتأمين شركة عامة مدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية.

تتعامل شركة أبوظبي الوطنية للتأمين بكافة أنواع التأمين، وتوفّر مدى واسع من منتجات وحلول التأمين المبتكرة والمصمّمة خصيصاً حسب متطلبات العميل. وتتمتع الشركة بقدر عالٍ من المرونة التي تتناسب واحتياجات العملاء من الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تلتزم شركة أبوظبي الوطنية للتأمين بالإسهام بشكل إيجابي في دعم المجتمعات التي تعمل فيها، فمنذ عام 2013، قدّمت شركة أبوظبي الوطنية للتأمين الدعم لمبادرة "البيت متوحّد" التي أطلقها ديوان صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.وتُعنى الحملة بتوفير منصّة مفتوحة لكافة شرائح المجتمع الإماراتي للإسهام في العطاء للمجتمع عبر عدد من الوسائل، وتشتمل على المشاركة في إنشاء وتمويل وتخطيط وتطبيق عدد من المبادرات التي تهدف إلى خدمة عدد واسع من القضايا الاجتماعية في كافة أنحاء دولة الإمارات.

تفخر شركة أبوظبي الوطنية للتأمين بالعمل مع الحكومة لتشجيع مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة على العمل في القطاع الخاص. ومنذ عام 2012، شاركت شركة أبوظبي الوطنية للتأمين في مبادرة «أبشر» التي تهدف إلى تعزيز التوطين في القطاع الخاص، وتُعتبر مستويات التوطين في الشركة من أعلى المستويات في قطاع التأمين في الدولة.

في عام 2015، ونتيجة للعمل الدؤوب، بلغت قيمة موجودات الشركة ما يقدّر ب 5.6 مليار درهم إماراتي، بينما حافظت الشركة على مستويات صلبة من السيولة ورأس المال، وقد ساعد كل من النضج المالي والبيانات المالية الموثوقة الشركة على تسديد إلتزاماتها المالية، مما انعكس بدوره بشكل إيجابي على ثقة العملاء بالشركة، وتعزيز إحساسهم بالأمان.

وقد حصلت الشركة مرة أخرى على شهادة الجودة الأيزو 9000 في عام 2015، وتلقّت التقدير على إنجازاتها بحصولها على عدد من جوائز التقدير، ومنها جائزة "لايف واير" - (LiveWire) للأعمال الخاصة بالمؤسسات وجائزة الإبتكار والتميّز لعام 2015 وجائزة أفضل منتج تأمين مقدّم للمستهلك لعام 2015 "بانكر ميدل إيست" - (Banker Middle East) وجائزة أفضل تجربة تطبيق على الهاتف المحمول خلال مهرجان الجوائز الخاص بالاهتمام بخدمة العملاء لعام 2015.

"تتعامل شركة أبوظبي الوطنية للتأمين بكافة أنواع التأمين، وتوفّر مدى واسع من منتجات وحلول التأمين المبتكرة والمصمّمة خصيصاً حسب متطلبات العميل."

قيمنا الراسخة

نفتخر في شركة أبوظبي الوطنية للتأمين بالعمل وفق قيمنا الراسخة عندما نتعامل مع مساهمينا وشركائنا وعملائنا وموظفينا، وتعتبر القيم التالية جزءاً لا يتجزأ من أسلوب العمل الذي نتواصل من خلاله مع أصحاب المصالح. و تتمثل قيمنا بالتالي:

- الثقة
- الابتكار
- الإنصاف
- الاهتمام بالعملاء
- الولاء

ركائزنا الاستراتيجية

تعتمد استراتيجية إدارتنا لأعمالنا على سبع ركائز أساسية تساعدنا في الحفاظ على تعهداتنا والوفاء بوعودنا كشريك "تأمين تعتمدُ عليه" وهي:

تحديث منهجنا ومرافقنا وبنيتنا التحتية
توسيع مجموعة منتجاتنا وخدماتنا
توفير البيئة المثالية للموظفين في قطاع التأمين
تطوير المنتجات لضمان ابتكار الحلول التي تلبي المتطلبات المتطورة لأعمال الزبائن
توزيع منتجاتنا وخدماتنا أينما كنتم
خدمة العملاء لضمان كفاءة جميع تعاملاتنا معكم
الابتكار والتقنية لضمان تقديم الحلول على نحو فعال

تقديرنا العالمي والإقليمي

أفضل تجربة تطبيق على الهاتف المحمول مهرجان الجوائز الخاص بالاهتمام بخدمة العملاء 2015

جائزة «لايف واير» - (LiveWire) للأعمال الخاصة بالمؤسسات
جائزة الإبتكار والتميّز لعام 2015

«بانكر ميدل إيست» - (Banker Middle East) جائزة أفضل منتج في الإمارات
جائزة أفضل منتج تأمين مقدّم للمستهلك لعام 2015

جائزة وورلد فاينانس للتأمين
أفضل شركة تأمين في الشرق الأوسط لعام 2009
أفضل شركة تأمين في الشرق الأوسط لعام 2010
أفضل شركة تأمين في الشرق الأوسط لعام 2011

ملتقى الشرق الأوسط للتأمين
أفضل شركة تأمين لعام 2011 قدمت من مصرف البحرين المركزي

انشوريكس - (INSUREX) جائزة الإنجازات
جائزة الإنجازات لعام 2011 - فريق شركة أبوظبي الوطنية للتأمين قدمت من مجلة بوليسي (Policy Magazine)

حوكمة الشركة

تدرك شركة أبوظبي الوطنية للتأمين مسؤوليتها تجاه المساهمين والموظفين والشركاء والعملاء في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتعتقد شركة أبوظبي الوطنية للتأمين أن حوكمة الشركات الجيدة تساعد على تحقيق الإلتزام الإداري لتقديم قيمة مضافة للمساهمين من خلال تحديد وتنفيذ أهداف استراتيجية وعملية مناسبة.

وكما هو متعارف عليه في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي دول مجلس التعاون، تطرح حوكمة المؤسسات الجيدة إطار عمل متوازن لمجلس الإدارة ولجانه وكذلك لقيادة شركة أبوظبي الوطنية للتأمين ليتمكنوا من تحقيق مصالح الشركة بفاعلية.

تحافظ شركة أبوظبي الوطنية للتأمين على أعلى معايير الشفافية والمساءلة في شتى ممارساتها الإدارية، حيث يدرك مسؤولو الشركة بأنه من الضروري تحمل هذه المسؤولية تجاه مساهميها والمجتمع معاً، ومن هذا المنطلق، تطبق وتراقب شركة أبوظبي الوطنية للتأمين أهدافها واستراتيجياتها وإجراءاتها التي تتوافق مع مسؤوليتها القانونية والأخلاقية، فهذه هي الطريقة التي تعمل بها على ترسيخ أجود مبادئ وممارسات حوكمة الشركات في أعمالها.

لقد شكل مجلس الإدارة ثلاث لجان دائمة للمساعدة على تنفيذ مهام المجلس، ومنح تلك اللجان الصلاحية والثقة لممارسة مسؤولياتها وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة:

لجنة التدقيق
تهدف لجنة التدقيق إلى مساعدة مجلس الإدارة في مراقبة المهام ذات الصلة بتحضير القوائم المالية للشركة، والتوصية بتعيين مدقق الحسابات الخارجي والمدقق الداخلي، والإشراف على إستقلاليتهما، وإيجاد نقاط القوة ونقاط الضعف في أنظمة التحكم الداخلي في الشركة والتوصية بالتحسينات اللازمة، وتعقد اللجنة اجتماعاتها مرة واحدة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة، وتحفظ محاضر اجتماعات اللجنة من قبل مقرر اللجنة.

وتتكون لجنة التدقيق من الأعضاء التالية أسماؤهم:

الشيخ ذياب بن طحنون آل نهيان
رئيس اللجنة

السيد خليفة سلطان السويدي
عضو

السيد عمر لياقت
عضو خارجي

السيدة منيرة ستيشنرز
مقرر اللجنة

لجنة الترشيحات والمكافآت
تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بالإشراف على إستقلال الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، بالإضافة إلى إعداد سياسات المكافآت والامتيازات، وكذلك إعتماد سياسات ومعايير الموارد البشرية بالشركة من أجل جذب والإحتفاظ بالموارد البشرية المناسبة والإشراف على ملاءمتها، ويعتبر أيضاً تطوير وتنفيذ خطط ومبادرات التوطين بالدولة من بين مسؤوليات هذه اللجنة، وتكون اللجنة مسؤولة كذلك عن مراقبة وضمان استمرارية تقديم الخدمات إلى العملاء من خلال التخطيط العلمي.

وتتكون لجنة الترشيحات والمكافآت من السادة التالية أسماؤهم:

الشيخ محمد بن سيف آل نهيان
رئيس اللجنة

سعادة أحمد علي الصايغ
عضو

السيد محمد عبد العزيز المهيري
عضو

السيد عبدالله خلف العتيبة
عضو

السيد رائد خليل حدادين
مقرر اللجنة

لجنة الاستثمار
تقوم لجنة الاستثمار في الشركة بمساعدة مجلس الإدارة بشكل فعّال في الإشراف والرقابة على استثمارات الشركة وتقييمها. وتقوم لجنة الاستثمار بأداء مهامها بشكل فعّال وبما يخدم مصالح مساهمي الشركة من خلال ما يلي:-

1. التوضيح لمجلس الإدارة أسس قبول المخاطر والأهداف والخطوط الإرشادية لاستثمار أصول الشركة.
2. تحديد مسؤوليات إدارة الشركة في مجال الاستثمار، بالإضافة إلى كيفية الإشراف عليها من خلال مجلس الإدارة.
3. اختيار فئات الأصول المقبولة التي تسمح للشركة بتلبية أغراضها الاستثمارية.
4. تحديد مزيج الاستثمار في الأصول الملائمة، والتي تسمح للشركة بتلبية عائداتها الاستثمارية المتوقعة، وتقلص قدر المخاطر المتكبدة.
5. وضع إجراءات من أجل تحديد واختيار الاستثمارات والإشراف عليها.
6. التماشي مع متطلبات الإئتمان والإقتصاد والعناية الواجبة التي يستخدمها خبراء الاستثمار المحترفين، وكافة التشريعات المعمول بها من قبل السلطات التنظيمية الإتحادية والمحلية المختلفة.

وتتكون لجنة الاستثمار من السادة التالية أسماؤهم:

الشيخ محمد بن سيف آل نهيان
رئيس اللجنة

سعادة سلطان راشد الظاهري
عضو

السيد عبدالله خلف العتيبة
عضو

السيد ديفيد بيو
عضو خارجي

السيد أحمد إدريس
عضو

السيد علاء فارس
عضو

السيد أنيل ديكسيت
عضو

السيد عصمت طه
مقرّر اللجنة

كما أسست شركة أبوظبي الوطنية للتأمين ثلاث لجان دائمة من المستوى التنفيذي للمساعدة على تنفيذ وظائفها، وتم منح تلك اللجان الصلاحية والثقة لممارسة مسؤولياتها لمساعدة الشركة في تطبيق القرارات الصادرة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

لجنة إدارة المخاطر
تم إنشاء لجنة إدارة المخاطر من أجل مساعدة الإدارة التنفيذية في إتخاذ قرارات مبنية على دراية ومعرفة فيما يتعلق بالمخاطر والوفاء بمسؤوليات الرئيس التنفيذي الخاصة بحوكمة الشركات، وتتمتع اللجنة بمسؤولية الإدارة المباشرة عن عدة أمور، بما في ذلك تلك المسائل المتعلقة بإدارة المخاطر والأمور ذات الصلة باستمرارية العمل. وقد تم تفويض اللجنة بما يلي:

- تطوير الثقافة التنظيمية التي تعي المخاطر وتديرها بشكل فعّال.
- استحداث منهج واسع النطاق لإدارة المخاطر، وذلك بتقديم استجابة مفصلة بشكل شامل وملائم لكافة المخاطر المحددة من خلال الدائرة التأمينية، والأنشطة ذات الصلة بالتأمينات.
- تقديم ضمان على أن إدارة المخاطر هي جزء لا يتجزأ من التشغيل الناجح للشركة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

وتتكون لجنة إدارة المخاطر من موظفين رئيسيين من الإدارة التنفيذية ومن مختلف دوائر الشركة، بحيث يتمتعون بالفهم والدراية بإدارة المخاطر ودورها داخل الشركة وصناعة التأمين، ويترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للشركة وتديرها دائرة إدارة المخاطر.

لجنة ADNIC*city* الاجتماعية
يتسم مكان عمل شركة أبوظبي الوطنية للتأمين بالتغيير المتواصل والتنوع المتزايد، ويعتمد نجاح ورضا الموظف على القدرة على إدارة هذا التغيير، والمشاركة ضمن هذا التنوع، وبناءً على ذلك، تكون الموازنة بين الحياة والعمل عنصراً مهماً في مواجهة هذا التحدي.

وتعتبر هذه اللجنة وسيلة لتعزيز التواصل بين الموظفين، من شأنها المحافظة على سير العمل، بالإضافة إلى تقديم المبادرات لإطلاق برامج الوعي الصحي والاجتماعي المختلفة لضمان أن الشركة هي الخيار الأمثل للموظف.

وهناك 14 متطوعاً من موظفي الشركة لديهم خلفيات ومهارات وقدرات مختلفة من مختلف دوائر الشركة، ولديهم استعداد وقدرة على الاستماع لموظفي الشركة في أي وقت وأي مكان.

لجنة ADNIC لابتكار المنتجات
تمنح لجنة ADNIC لابتكار المنتجات فرصة لتبادل الأفكار والخبرات بين أصحاب الاختصاص في الشركة من دوائر وأقسام الشركة المختلفة ولديهم المهام **التالية**:

- اكتشاف واقتراح منتجات تأمين جديدة يتم تطويرها.
- جمع المعلومات بشأن المنتجات الجديدة والتنافسية في الأسواق.
- تحليل واقتراح التعزيزات والأدوات والعروض الخاصة لمنتجات الشركة الحالية.

وتتألف اللجنة من أعضاء من كافة الدوائر ذات الصلة داخل الشركة، ويترأس اللجنة رئيس قطاع الحسابات الاستراتيجية في الشركة.

اهتمامنا بمبدأ الشفافية ودافعنا المستمر لتحسين إجراءات حوكمة الشركات، مكّننا من إصدار تقرير حوكمة الشركات الخاص بعام 2015 وتم نشره على موقع الشركة الالكتروني.

إلتزامنا المؤسسي تجاه المجتمع

فلسفتنا المؤسسية مبنية على أساس الإلتزام بالتحسين والارتقاء بجودة الحياة المعيشية في مجتمعنا، لذا نسعى دائماً في شركة أبوظبي الوطنية للتأمين إلى لعب دور فعّال كشركة رئيسة ومساهم مهم للمؤسسات الخيرية.

في عام 2015 ساهمنا وشاركنا في عدد من الأحداث عبر الدولة.

- **مبادرة (أبشر)** - مبادرة من وزارة شؤون الرئاسة لدعم الإماراتيين
- **البيت متوحد** - مبادرة أطلقها موظفو ديوان ولي العهد للاحتفال بوحدة الدولة وتعزيز التلاحم عبر مجتمع دولة الإمارات
- **مركز راشد لعلاج ورعاية الطفولة**
- **جمعية الإمارات لرعاية المكفوفين**
- **مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة**
- **يوم التبرّع بالدم**
- **فعاليات يوم الشهيد**

فعاليات يوم الشهيد

مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة

يوم التبرّع بالدم

جمعية الإمارات لرعاية المكفوفين

البيت متوحد

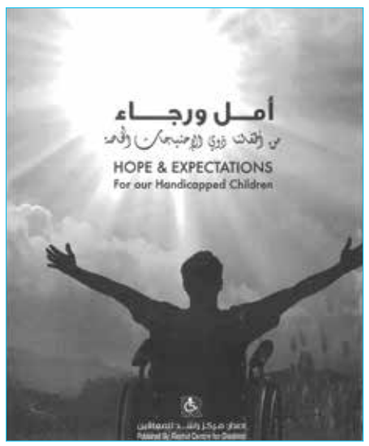

مركز راشد لعلاج ورعاية الطفولة

التوازن بين الحياة العملية والحياة الاجتماعية

تدرك شركة أبوظبي الوطنية للتأمين أهمية تحقيق التوازن بين الحياة العملية والحياة الاجتماعية، وفي هذا الإطار، أسسنا لجنة اجتماعية تدعى ADNIC*ity*، وهي تهدف إلى تحقيق التوازن في حياة موظفينا العملية والاجتماعية من خلال توفير الفرصة لهم ولعائلاتهم للانخراط في أنشطة اجتماعية مختلفة.

أسست لجنة ADNIC*ity* لترسيخ العلاقات بيننا وبين موظفي شركتنا، مما يساعد الشركة لتكون المفضلة للعمل والاختيار الأول ضمن الشركات الأخرى في قطاع التأمين.

- اليوم الصحي لشركة أبوظبي الوطنية للتأمين
- فريق الشركة للكريكت
- إفطار رمضان السنوي
- الاحتفال باليوم الوطني
- الاحتفال بيوم العلم

الاحتفال بيوم العلم

اليوم الصحي لشركة أبوظبي الوطنية للتأمين

الاحتفال باليوم الوطني

فريق الشركة للكريكت

إفطار رمضان السنوي

البيانات المالية

إجمالي الأقساط المكتتبة
(بملايين الدراهم)

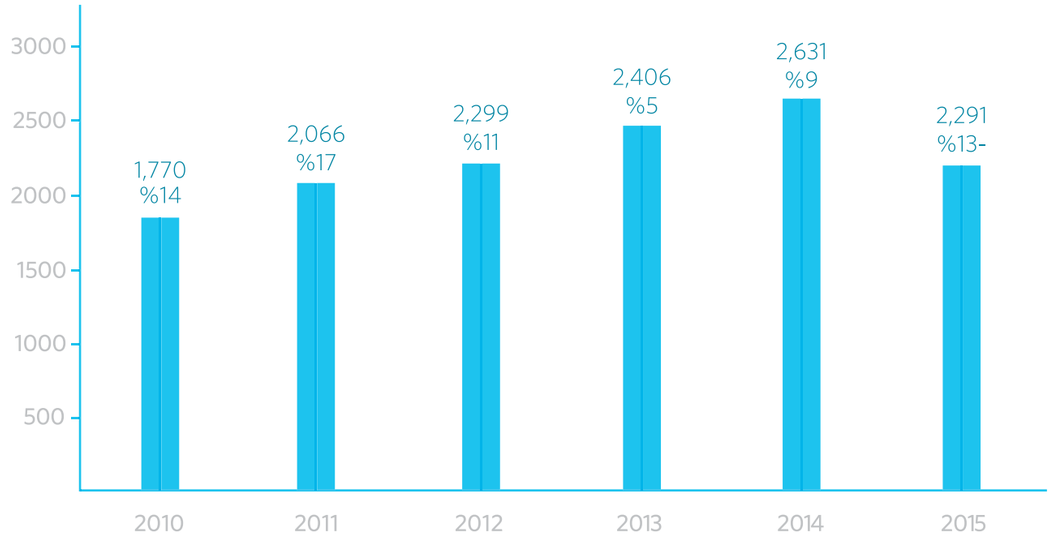

معدل الإحتفاظ بالأقساط

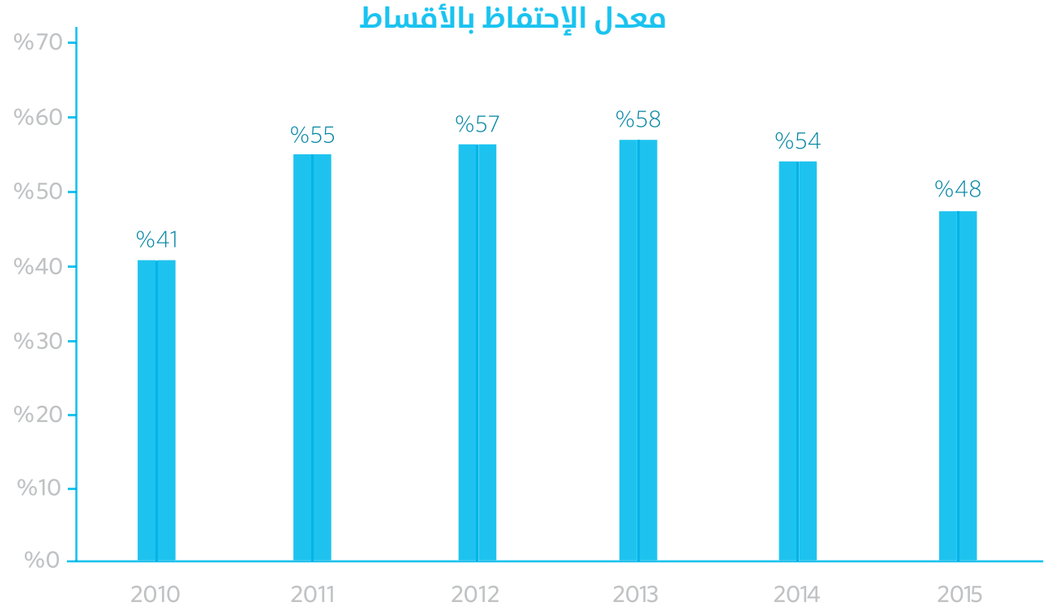

صافي نتائج الإكتتاب

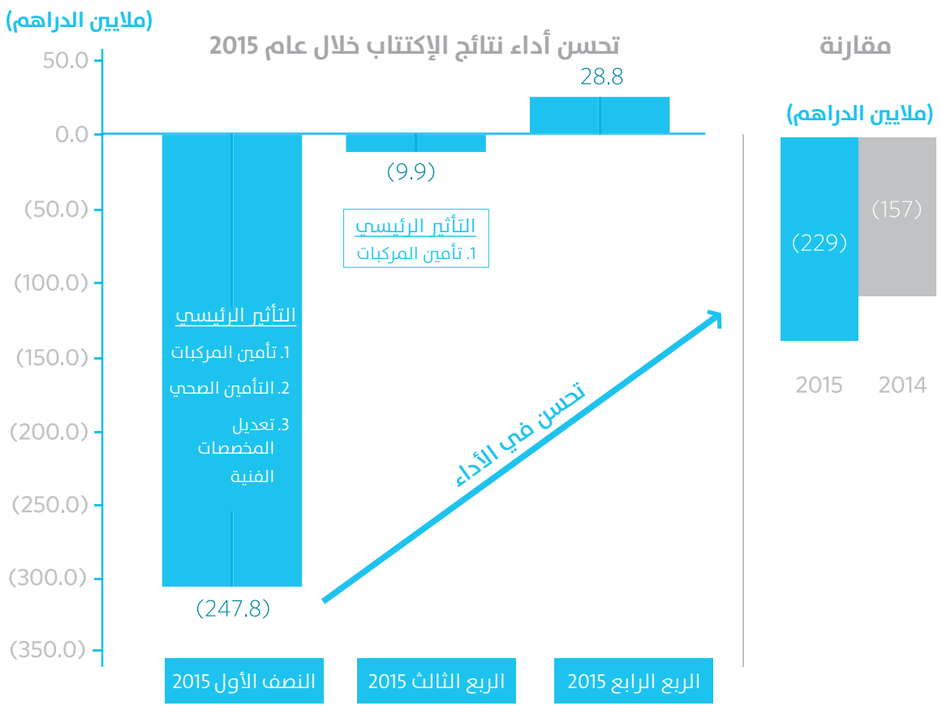

صافي النتائج

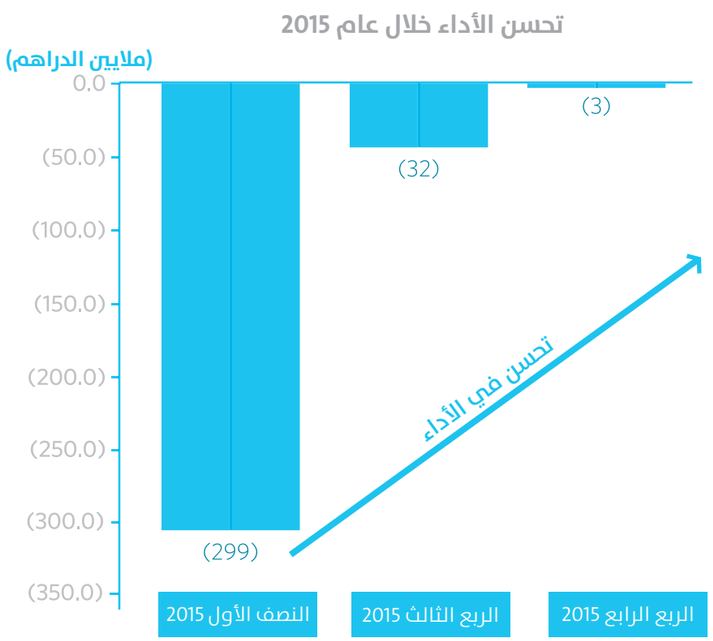

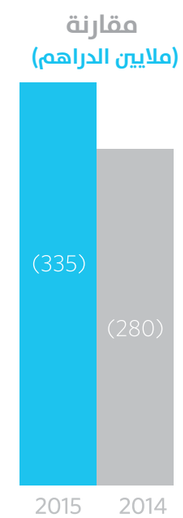

إجمالي الموجودات
(بآلاف الدراهم)

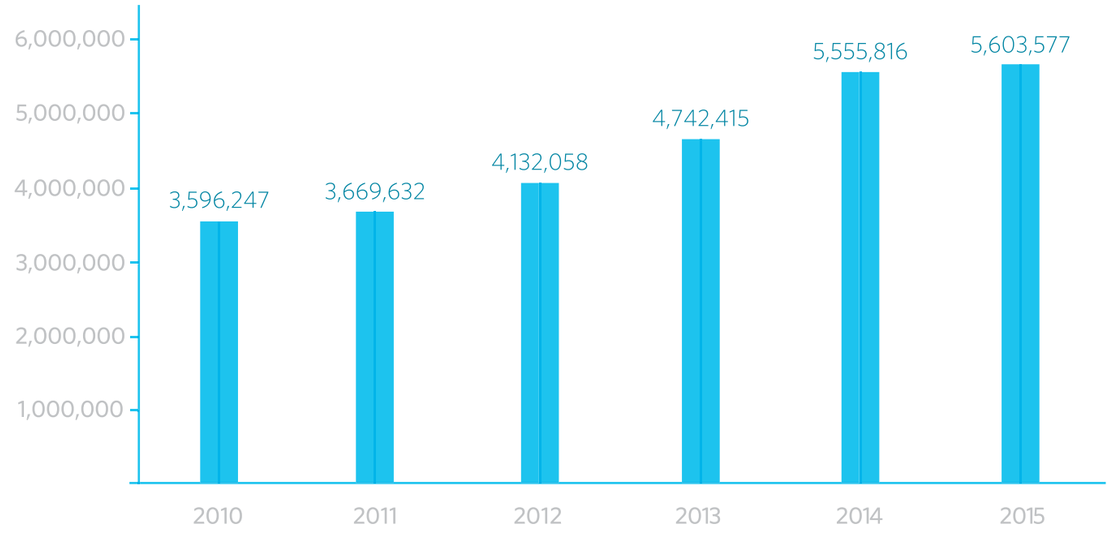

إجمالي حقوق الملكية
(بآلاف الدراهم)

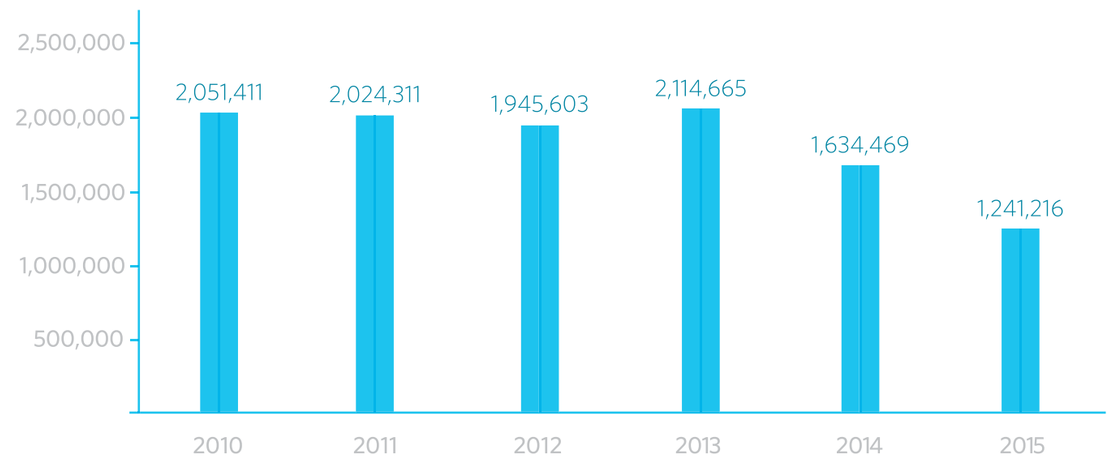

إجمالي المخصصات الفنية
(بآلاف الدراهم)

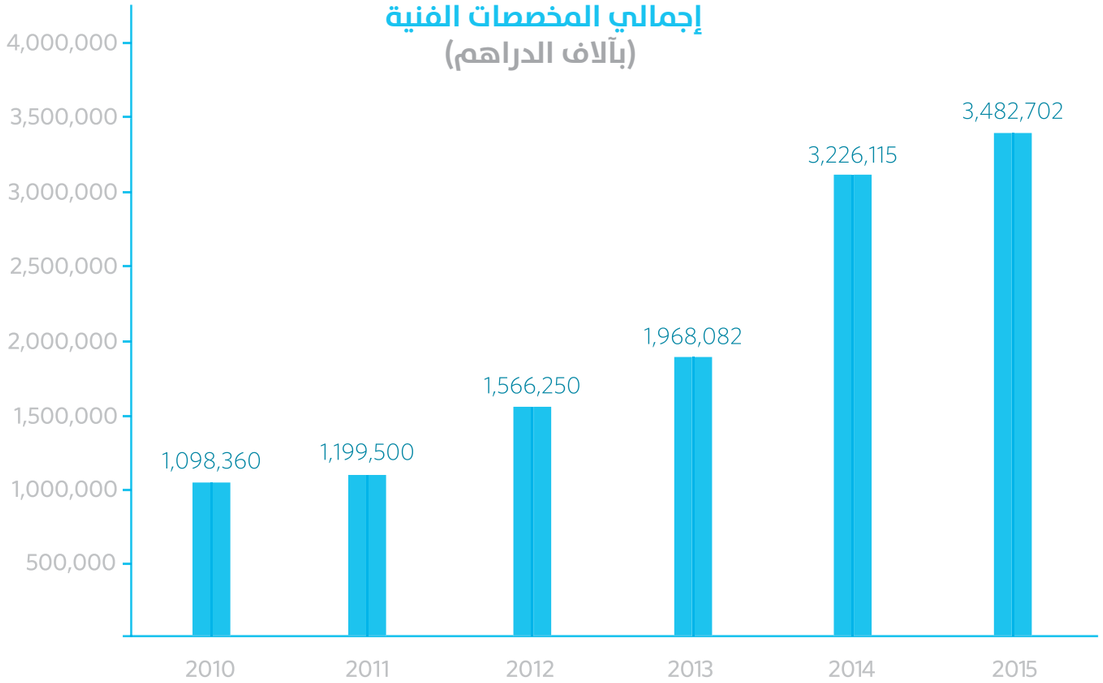

وضع السيولة لصافي المخصصات الفنية

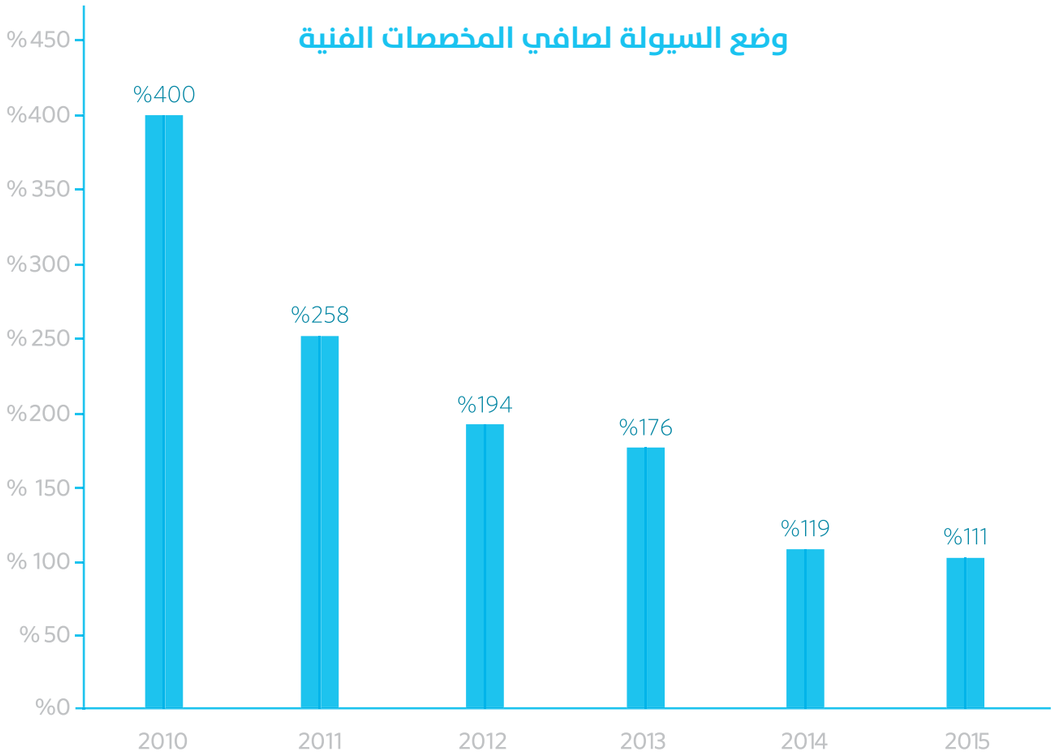

المقترحات على المساهمين

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

الجمعية العمومية - 15 فبراير 2016.

اقترح مجلس الإدارة ما يلي على المساهمين للحصول على موافقتهم:

(1) الموافقة على إصدار سندات قابلة للتحويل إلى أسهم بمبلغ إجمالي 390 مليون درهم من خلال إصدار خاص لمساهمي الشركة، وتفويض مجلس الإدارة بإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإصدار السندات وتحديد الشروط، الأحكام وتاريخ الإصدار، بما في ذلك تفويض من يراه المجلس مناسبا للتوقيع على الوثائق والعقود المتعلقة بالإصدار واعتماد ما اتخذه مجلس الادارة من إجراءات في هذا الشأن.

(2) الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بشأن تحويل مبلغ 350 مليون درهم من الإحتياطي العام إلى الأرباح المحتجزة.

ملاحظة:

تمت الموافقة على المقترحات المطروحة على المساهمين أعلاه خلال اجتماع الجمعية العمومية المنعقد بتاريخ 15 فبراير 2016.

الجمعية العمومية السنوية - 12 أبريل 2016.

بعد الإطلاع على نتائج عمليات الشركة خلال العام 2015، يقترح مجلس الإدارة ما يلي على السادة المساهمين للحصول على موافقتهم:

-1 التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة وعن مركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

-2 التصديق على تقرير مدقق الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

-3 مناقشة ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 والتصديق عليها.

-4 إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة ومدقق الحسابات الخارجي من المسؤولية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

-5 تعيين مدقق الحسابات الخارجي للعام 2016 وتحديد أتعابه.

ملاحظة:

تمت الموافقة على المقترحات المطروحة على المساهمين أعلاه خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ 12 أبريل 2016.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى السادة مساهمي شركة
أبوظبي الوطنية للتأمين ش.م.ع

تقرير حول البيانات المالية
لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لشركة أبوظبي الوطنية للتأمين ش.م.ع ("الشركة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2015، وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية
إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والنصوص المطبقة من النظام الأساسي للشركة والقانون الإتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015 والقانون الإتحادي لدولة الإمارات العربية رقم (6) لسنة 2007، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي ترى الإدارة أنه ضروري لتتمكن من إعداد بيانات مالية بصورة خالية من الأخطاء المادية، سواءً نتيجة لاحتيال أو خطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات
إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال تدقيقنا. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تتطلب منا هذه المعايير الإلتزام بمتطلبات آداب المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أية أخطاء مادية.

يتضمن التدقيق القيام بالإجراءات للحصول على أدلة التدقيق حول المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية. إن الإجراءات المختارة تعتمد على تقدير مدققي الحسابات وتشمل تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء نتيجة للاحتيال أو الخطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يأخذ المدقق بعين الإعتبار نظام الرقابة الداخلية المعني بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للشركة. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية.

وباعتقادنا فإن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا أساساً لرأينا حول البيانات المالية.

الرأي
في رأينا إن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2015 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما نشير إلى:

1) لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
2) لقد تم إعداد البيانات المالية، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للأحكام المعنية من القانون الإتحادي رقم (2) لسنة 2015 في دولة الإمارات العربية المتحدة والقانون الإتحادي لدولة الإمارات العربية رقم (6) لسنة 2007، والنظام الأساسي للشركة؛
3) تحتفظ الشركة بسجلات محاسبية منتظمة؛
4) تتفق المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة مع السجلات والدفاتر المحاسبية للشركة؛
5) تم إدراج الاستثمارات في الأسهم والأوراق المالية ضمن الإيضاح رقم 10 حول البيانات المالية، وتشمل المشتريات والاستثمارات التي قامت بها الشركة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015؛
6) يبين الإيضاح رقم 23 حول البيانات المالية الإفصاحات المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي اعتمدت عليها؛
7) استناداً إلى المعلومات التي تم توفيرها لنا، لم يسترعي انتباهنا ما يستوجب الاعتقاد بأن الشركة قد خالفت، خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015، أي من الأحكام المعنية من القانون الإتحادي رقم (2) لسنة 2015 في دولة الإمارات العربية المتحدة والقانون الإتحادي لدولة الإمارات العربية رقم (6) لسنة 2007، أو النظام الأساسي للشركة على وجه قد يكون له تأثير مادي على أنشطتها أو مركزها المالي كما في 31 ديسمبر 2015.

Ernst & Young

بتوقيع:
محمد مبين خان
شريك
إرنست ويونغ
رقم القيد 532

9 مارس 2016
أبوظبي

بيان المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2015

	إيضاحات	2015 ألف درهم	2014 ألف درهم
الموجودات			
الأرصدة لدى البنوك والنقد	24	**667,205**	559,230
ذمم تجارية مدينة وذمم مدينة أخرى	7	**768,829**	897,199
موجودات عقود إعادة التأمين	8	**2,013,310**	1,847,279
استثمارات	10	**1,292,187**	1,390,426
استثمارات في ممتلكات	11	**782,236**	781,102
ممتلكات ومعدات	12	**80,010**	80,580
إجمالي الموجودات		**5,603,777**	5,555,816
حقوق المساهمين والمطلوبات			
حقوق المساهمين			
رأس المال	13	**375,000**	375,000
إحتياطي قانوني	14	**187,500**	187,500
إحتياطي عام	15	**550,000**	900,000
إحتياطي إعادة تقييم الاستثمارات		**41,616**	126,201
أرباح محتجزة	16	**87,100**	45,768
إجمالي حقوق المساهمين		**1,241,216**	1,634,469
المطلوبات			
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	17	**27,050**	25,646
ذمم تجارية دائنة وذمم دائنة أخرى	18	**852,809**	648,809
مطلوبات عقود التأمين	8	**3,482,702**	3,226,115
قرض من مؤسسات مالية	19	**-**	20,777
إجمالي المطلوبات		**4,362,561**	3,921,347
إجمالي حقوق المساهمين والمطلوبات		**5,603,777**	5,555,816

رئيس مجلس الإدارة

الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 26 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان الدخل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

	إيضاحات	2015 ألف درهم	2014 ألف درهم
إيرادات الإكتتاب			
إجمالي الأقساط المكتتبة	25	**2,290,734**	2,631,145
تغير في مخصص الأقساط غير المكتسبة		**226,951**	(101,098)
إيرادات الأقساط المكتسبة		**2,517,685**	2,530,047
أقساط إعادة التأمين المتنازل عنها	25	**(1,192,702)**	(1,199,643)
التغير في حصة إعادة التأمين من الأقساط غير المكتسبة		**(40,018)**	151,293
أقساط إعادة التأمين المتنازل عنها		**(1,232,720)**	(1,048,350)
صافي الأقساط المكتسبة	25	**1,284,965**	1,481,697
مصاريف الإكتتاب			
إجمالي المطالبات المدفوعة	25	**(1,879,725)**	(1,549,624)
تغير في المطالبات القائمة والمخصص المتكبد ولكن غير مدرج		**(483,538)**	(1,156,935)
إجمالي المطالبات المتكبدة		**(2,363,263)**	(2,706,559)
حصة إعادة التأمين من المطالبات المدفوعة	25	**721,969**	404,189
تغير في حصة إعادة التأمين من المطالبات القائمة والمخصص المتكبد ولكن غير مدرج		**206,049**	739,631
حصة إعادة التأمين من المطالبات المتكبدة		**928,018**	1,143,820
صافي المطالبات المتكبدة	25	**(1,435,245)**	(1,562,739)
العمولات			
إيرادات العمولات	25	**98,307**	98,449
ناقصاً: مصاريف العمولات	25	**(147,122)**	(144,528)
صافي مصاريف العمولات		**(48,815)**	(46,079)
إيرادات أخرى متعلقة بأنشطة الإكتتاب	25	**9,869**	10,610
مصاريف أخرى متعلقة بأنشطة الإكتتاب	25	**(39,674)**	(40,110)
صافي مصاريف الإكتتاب الأخرى	25	**(29,805)**	(29,500)
صافي نتائج الإكتتاب		**(228,900)**	(156,621)
صافي الاستثمارات والإيرادات الأخرى	20	**101,952**	106,436
مصاريف إدارية وعمومية	21	**(207,572)**	(230,241)
الخسارة للسنة		**(334,520)**	(280,426)
الخسارة الأساسية والمخفضة للسهم الواحد (درهم)	22	**(0.89)**	(0.75)

بيان الدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

	إيضاحات	2015 ألف درهم	2014 ألف درهم
الخسارة للسنة		**(334,520)**	(280,426)
الخسارة الشاملة الأخرى			
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل:			
ربح من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**25,852**	17,175
تغييرات في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	10	**(84,585)**	(23,645)
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة		**-**	(5,800)
إجمالي الخسارة الشاملة الأخرى		**(58,733)**	(12,270)
إجمالي الخسارة الشاملة للسنة		**(393,253)**	(292,696)

بيان التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

	رأس المال ألف درهم	الإحتياطي القانوني ألف درهم	الإحتياطي العام ألف درهم	إحتياطي إعادة تقييم الاستثمارات ألف درهم	الأرباح المحتجزة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الرصيد في 1 يناير 2014	375,000	187,500	1,200,000	149,846	202,319	2,114,665
الخسارة للسنة	-	-	-	-	(280,426)	(280,426)
الخسارة الشاملة الأخرى	-	-	-	(23,645)	11,375	(12,270)
إجمالي الخسارة الشاملة للسنة	-	-	-	(23,645)	(269,051)	(292,696)
توزيعات أرباح معلن عنها ومعتمدة ومدفوعة	-	-	-	-	(187,500)	(187,500)
تحويل من الإحتياطي العام إلى أرباح محتجزة (إيضاحات 15 و16)	-	-	(300,000)	-	300,000	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2014	375,000	187,500	900,000	126,201	45,768	1,634,469
الرصيد في 1 يناير 2015	375,000	187,500	900,000	126,201	45,768	1,634,469
الخسارة للسنة	-	-	-	-	(334,520)	(334,520)
الخسارة الشاملة الأخرى	-	-	-	(84,585)	25,852	(58,733)
إجمالي الخسارة الشاملة للسنة	-	-	-	(84,585)	(308,668)	(393,253)
تحويل من الإحتياطي العام إلى أرباح محتجزة (إيضاحات 15 و16)	-	-	(350,000)	-	350,000	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2015	375,000	187,500	550,000	41,616	87,100	1,241,216

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

	إيضاحات	2015 ألف درهم	2014 ألف درهم
الأنشطة التشغيلية			
الخسارة للسنة		**(334,520)**	(280,426)
تعديلات للبنود التالية:			
مصاريف الإستهلاك	12	**12,489**	11,495
صافي الحركة في إحتياطي الأقساط غير المكتسبة		**(186,933)**	(50,195)
تغير في المطالبات القائمة والمخصص المتكبد ولكن غير مدرج		**483,538**	1,156,935
تغير في حصة إعادة التأمين من المطالبات القائمة والمخصص المتكبد ولكن غير مدرج		**(206,049)**	(739,631)
صافي خسارة الإنخفاض في قيمة الذمم التجارية المدينة	7	**11,915**	15,732
إعادة تقييم الاستثمارات في الممتلكات	11	**709**	-
خسارة (أرباح) محققة من استثمارات من خلال الأرباح والخسائر	20	**49**	(10,166)
التغير في القيمة العادلة لاستثمارات من خلال الأرباح والخسائر	10	**(5,109)**	(5,688)
صافي مصاريف الإطفاء	10	**2,114**	2,705
تكاليف مكافآت نهاية الخدمة	17	**3,836**	3,411
خسارة من إستبعاد ممتلكات ومعدات		**274**	32
		(217,687)	104,204
التغيرات في رأس المال العامل:			
ذمم تجارية مدينة وذمم مدينة أخرى		**116,455**	92,283
ذمم تجارية دائنة وذمم دائنة أخرى		**204,000**	29,854
النقد المولد من العمليات		**102,768**	226,341
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة	17	**(2,432)**	(3,501)
صافي النقد المولد من الأنشطة التشغيلية		**100,336**	222,840

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

	إيضاحات	2015 ألف درهم	2014 ألف درهم
الأنشطة الاستثمارية			
متحصلات من بيع استثمارات		**502,680**	651,367
التغير في الودائع المصرفية		**(339,096)**	146,779
متحصلات من إستبعاد ممتلكات ومعدات		**36**	30
شراء استثمارات	10	**(460,228)**	(895,872)
شراء ممتلكات ومعدات	12	**(12,229)**	(11,859)
دفعات لاستثمارات في ممتلكات قيد التطوير	11	**(1,843)**	(74,174)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(310,680)**	(183,729)
الأنشطة التمويلية			
توزيعات أرباح مدفوعة		**-**	(187,500)
سداد قرض من مؤسسة مالية		**(20,777)**	-
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(20,777)**	(187,500)
صافي النقص في النقد وما يعادله		**(231,121)**	(148,389)
النقد وما يعادله في بداية السنة		**392,258**	540,647
النقد وما يعادله في نهاية السنة	24	**161,137**	392,258

1. الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

إن شركة أبوظبي الوطنية للتأمين ش.م.ع («الشركة») هي شركة مساهمة عامة تم تأسيسها في أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، بموجب القانون المحلي رقم (4) لسنة 1972 وتعديلاته، وتخضع لأحكام القانون الإتحادي رقم (6) لسنة 2007 في شأن إنشاء هيئة التأمين وتنظيم أعماله والقانون الإتحادي رقم (2) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية والذي أصبح نافذ المفعول إعتباراً من 1 يوليو 2015.

يتمثل النشاط الرئيسي للشركة بمعاملات التأمين وإعادة التأمين من جميع الفئات.

إن المكتب المسجل للشركة هو شارع الشيخ خليفة، بناية أبوظبي الوطنية للتأمين، ص.ب 839، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

تم الموافقة على إصدار البيانات المالية للشركة من قبل أعضاء مجلس الإدارة بتاريخ 9 مارس 2016.

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية وتعديلاته لإعادة قياس أسهم الاستثمارات والاستثمارات في الممتلكات بالقيمة العادلة.

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية والاحكام المطبقة من القانون الإتحادي رقم (6) لسنة 2007 بشأن إنشاء هيئة التأمين وتنظيم أعمالها والقانون الإتحادي رقم (2) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية الذي يدخل حيز التنفيذ إعتباراً من 1 يوليو 2015. وقرار مجلس إدارة هيئة التأمين رقم (25) لسنة 2014 بشأن التعليمات المالية لشركات التأمين.

تم عرض البيانات المالية بدرهم الإمارات العربية المتحدة (درهم) وهي العملة الوظيفية للشركة.

تعرض الشركة بيان المركز المالي لديها من حيث السيولة. تم عرض تحليل بشأن إسترداد أو تسوية الموجودات والمطلوبات خلال 12 شهراً بعد بيان المركز المالي (المتداول) وأكثر من 12 شهر بعد تاريخ بيان المركز المالي (غير المتداول) في الإيضاح 4.3.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المطبقة متوافقة مع تلك المستخدمة في السنة المالية السابقة، باستثناء التعديلات التالية على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الفعالة كما في 1 يناير 2015:

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 19 خطط المنافع المحددة: مساهمات الموظفين؛
- دورة التحسينات السنوية 2010 – 2012؛ و
  - المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 2 دفعات على أساس الأسهم؛
  - المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 دمج الأعمال؛
  - المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 8 القطاعات التشغيلية؛
  - معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ممتلكات وآلات ومعدات ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 الموجودات غير الملموسة؛ و
  - معيار المحاسبة الدولي رقم 24 إفصاحات حول الأطراف ذات العلاقة.
- دورة التحسينات السنوية 2011 – 2013:
  - المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 دمج الأعمال؛
  - المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 قياس القيمة العادلة؛
  - معيار المحاسبة الدولي رقم 40 الاستثمار في الممتلكات.

إيضاحات حول البيانات المالية
31 ديسمبر 2015

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)

تم تقديم وصف موجز للتغيرات أدناه:

معيار المحاسبة الدولي رقم 19 خطط المنافع المحددة : مساهمات الموظفين
يتطلب المعيار من الشركة الأخذ بالإعتبار المساهمات من الموظفين أو الأطراف الثالثة عند إحتساب خطط المكافآت المحددة. عندما تكون المساهمات متصلة بخدمة، عندها يجب أن تكون منسوبة لفترات الخدمة كمكافأة سلبية. توضح هذه التعديلات أنه إذا كان معدل المساهمات مستقل عن عدد سنوات الخدمة، فإنه يسمح للشركة بإدراج هذه المساهمات كتخفيض في تكلفة الخدمة في الفترة التي تم تقديمها فيها بدلاً من توزيع المساهمات على فترات الخدمة. يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014. إن هذا التعديل غير متعلق بالشركة.

دورة التحسينات السنوية 2010- 2012
باستثناء التحسين المتعلق بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 2 مدفوعات على أساس الأسهم المطبق على معاملات المدفوعات على أساس الأسهم بتاريخ منح في أو بعد 1 يوليو 2014، فإن كافة التحسينات الأخرى فعالة للفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014. قامت الشركة بتطبيق هذه التحسينات لأول مرة في هذه البيانات المالية. تتضمن هذا التحسينات ما يلي:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 2: دفعات على أساس الأسهم
يتم تطبيق هذا التحسين بأثر مستقبلي ويوضح قضايا متنوعة متعلقة بتعريف شروط الأداء والخدمة التي تعتبر شروط إستحقاق. إن هذا التعديل غير متعلق بالشركة.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3: دمج الأعمال
يتم تطبيق التعديل بأثر مستقبلي ويوضح أن جميع إتفاقيات الإعتبارات الطارئة المصنفة على أنها مطلوبات (أو موجودات) ناتجة عن دمج الأعمال يجب أن تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة سواء أنها تقع أو لا تقع ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (أو معيار المحاسبة الدولي رقم 39، كما هو مناسب). ليس لهذه التعديلات تأثير على الشركة، بإعتبار أنه ليس للشركة إتفاقية إعتبارات طارئ.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 8: قطاعات التشغيل
يتم تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي وتوضح:

- يجب على الشركة أن تفصح عن الأحكام الصادرة من قبل الإدارة في تطبيق معايير التجميع في الفقرة 12 من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 8، بما في ذلك وصف موجز عن قطاعات التشغيل التي تم تجميعها والخصائص الإقتصادية (على سبيل المثال، المبيعات والهوامش الإجمالية) المستخدمة لتقييم ما إذا كانت القطاعات "متماثلة"؛ و
- إن تسوية موجودات القطاع إلى إجمالي الموجودات مطلوب الافصاح عنها فقط إذا تم الإبلاغ عن التسوية لمتخذ القرار التشغيلي، بشكل مماثل للإفصاح المطلوب حول مطلوبات القطاع.

إن هذا التعديل غير متعلق بالشركة.

معيار المحاسبة الدولي رقم 16: ممتلكات وآلات ومعدات ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 موجودات غير ملموسة
يتم تطبيق التعديل بأثر رجعي ويوضح في معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 أنه قد يتم إعادة تقييم الأصل بالرجوع إلى بيانات يمكن ملاحظتها إما عن طريق تعديل القيمة الدفترية الإجمالية للأصل بشكل متناسب بحيث تساوي القيمة الدفترية الناتجة القيمة السوقية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإستهلاك أو الإطفاء المتراكم هو الفرق بين القيم الإجمالية والدفترية للأصل. إن هذا التعديل غير متعلق بالشركة.

معيار المحاسبة الدولي رقم 24: إفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة
يتم تطبيق التعديل بأثر رجعي ويوضح أن شركة الإدارة (الشركة التي توفر خدمات كبار موظفي الإدارة) هي طرف ذو علاقة خاضع للإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب من الشركة التي تستخدم شركة الإدارة الإفصاح عن المصاريف المتكبدة لخدمات الإدارة. لن يكون لهذا التعديل أي تأثير على الشركة.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)

دورة التحسينات السنوية 2011 – 2013
إن هذه التحسينات فعالة من 1 يوليو 2014 وقد قامت الشركة بتطبيق هذه التعديلات للمرة الأولى في هذه البيانات المالية. تتضمن هذه التحسينات ما يلي:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3: دمج الأعمال
يتم تطبيق التعديل بأثر مستقبلي ويوضح نطاق الاستثناءات ضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 أن:

- الإتفاقيات المشتركة، وليس فقط شركات الائتلاف، هي خارج نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3؛ و
- ينطبق استثناء النطاق هذا فقط على إحتساب المحاسبة الإتفاقية المشتركة ذاتها في البيانات المالية.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13: قياس القيمة العادلة
يتم تطبيق التعديل بأثر مستقبلي ويوضح أنه يمكن تطبيق استثناء المحفظة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 ليس فقط على الموجودات المالية والمطلوبات المالية، ولكن أيضاً على العقود الأخرى ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (أو معيار المحاسبة الدولي رقم 39، كما هو مناسب). لم تطبق الشركة محفظة الاستثناء بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13.

معيار المحاسبة الدولي رقم 40: الاستثمار في الممتلكات
يفرق وصف الخدمات المساعدة في معيار المحاسبة الدولي رقم 40 بين الاستثمار في عقار والعقار المستحوذ عليه من مالك (على سبيل المثال، ممتلكات وآلات ومعدات). يتم تطبيق التعديل بأثر مستقبلي ويوضح أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3، وليس وصف الخدمات المساعدة في معيار المحاسبة الدولي رقم 40، يتم إستخدامه لتحديد ما إذا كانت المعاملة هي شراء لأصل أو دمج أعمال. لا يؤثر هذا التعديل على البيانات المالية للشركة.

التغييرات في السياسات المحاسبية الناتجة عن التعليمات الجديدة:
تعتبر الإدارة أن التغيير في السياسة المحاسبية الموضح أدناه يقدم معلومات أكثر صلة وموثوقية للأداء والمركز المالي للشركة لمستخدمي البيانات المالية. لم يؤد التغيير في السياسة إلى إعادة إدراج أرقام السنة السابقة، حيث أنه لم يكن له تأثير جوهري على المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2014 أو الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

(i) مصاريف الخسارة المعدلة المخصصة (ALAE)/ مصاريف الخسارة المعدلة الغير مخصصة (ULAE)

في 1 يناير 2015، قامت الشركة في وقت مبكر باعتماد التعليمات المالية وفقاً لقرار مجلس هيئة التأمين رقم (25) لسنة 2014 فيما يتعلق بإدراج مصاريف الخسارة المعدلة المخصصة وعكس مصاريف الخسارة المعدلة غير المخصصة وعليه، غيرت سياساتها المحاسبية لإدراج المخصص الذي يمثل مصاريف المطالبات المستقبلية وتكاليف المناولة ذات الصلة، وهي مصاريف الخسارة المعدلة المخصصة (ALAE) ومصاريف الخسارة المعدلة الغير مخصصة (ULAE). إن إحتياطي مصاريف الخسارة المعدلة المخصصة للمصاريف والتكاليف التي يكون بالإمكان تعينها لمطالب محددة وإحتياطي مصاريف الخسارة المعدلة الغير مخصصة لكافة المصاريف والتكاليف النثرية الأخرى التي لا يكون بالإمكان تعينها لمطالبات محددة. نتج التغير في السياسة المحاسبية في الفترة الحالية عن مخصص بقيمة 10,795 ألف درهم مدرج ضمن المطالبات القائمة ضمن مطلوبات عقود التأمين. لم يتم إعادة إدراج البيانات المالية للسنة السابقة حيث لم يتم إعتبار التأثير جوهرياً.

التغييرات في التقديرات المحاسبية الناتجة عن التعليمات جديدة:
تأخذ الإدارة برأي مفاده أن التغير في التقدير الموضح أدناه يوفر مزيداً من المعلومات ذات الصلة والموثوق بها لأداء الشركة المالي ومركزها المالي لمستخدمي البيانات المالية.

(i) إحتياطي المخاطر غير المنتهية (URR)

في 1 يناير 2015، قامت الشركة في وقت مبكر باعتماد التعليمات المالية وفقاً لقرار مجلس هيئة التأمين رقم (25) لسنة 2014 المتعلق بإدراج إحتياطي المخاطر المنتهية URR وعليه، غيرت تقديراتها المحاسبية لإدراج مخصص لقطاعات الأعمال التي تكون فيها المخاطر غير خطية عبر مدة السياسة.

إيضاحات حول البيانات المالية
31 ديسمبر 2015

2.3 السياسات المحاسبية الهامة

الموجودات والمطلوبات المالية
الإدراج
تقوم الشركة بإدراج الودائع وسندات الدين الصادرة مبدئياً في التاريخ الذي تنشأ فيه. يتم إدراج مشتريات ومبيعات الموجودات المالية المنتظمة في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي تتعهد فيه الشركة بشراء أو بيع الأصل. يتم إدراج جميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى (بما في ذلك الموجودات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) مبدئياً في تاريخ المتاجرة الذي تصبح فيه الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية الخاصة بهذه الأداة. يتم مبدئياً قياس الأصل المالي أو الإلتزام المالي بالقيمة العادلة زائداً، بالنسبة للبنود غير المبينة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكاليف المعاملة التي تكون منسوبة بصورة مباشرة إلى حيازتها أو إصدارها.

الإستبعاد
تقوم الشركة بإستبعاد أصل مالي عندما تنتهي حقوق الشركة التعاقدية في الحصول على التدفقات النقدية من الأصل أو عندما تقوم الشركة بالتنازل عن الأصل المالي من خلال معاملة يتم بموجبها تحويل كافة مخاطر وامتيازات ملكية هذا الأصل المالي بصورة فعلية أو التي بموجبها لا تقوم الشركة بتحويل أو الإحتفاظ بجميع المخاطر أو إمتيازات الملكية بصورة جوهرية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي المعني. عند إستبعاد الأصل المالي، يتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية للأصل وإعتبار الشراء المستلم في:

(i) بيان الدخل فيما يتعلق بالأوراق المالية المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛ أو
(ii) الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
عند إستبعاد الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم تحويل أي إحتياطي إعادة التقييم إلى الأرباح المحتجزة.

تقوم الشركة بإستبعاد المطلوبات المالية عندما تتم تسوية إلتزاماتها التعاقدية أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها.

كما تقوم الشركة بإستبعاد بعض الموجودات عندما تقوم بشطب الأرصدة الخاصة بالموجودات التي تعتبر غير قابلة للتحصيل.

مدرجة بالتكلفة المطفأة
يتم تصنيف أدوات الدين كاستثمارات بالتكلفة المطفأة فقط عندما:

(i) يتم الإحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الإحتفاظ بالأصل من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
(ii) ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات المبلغ الأساسي والفائدة على المبلغ الأساسي القائم.

إذا لم يتم استيفاء أي من المعيارين، يتم تصنيف الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة. كذلك، حتى لو كان الأصل ضمن شروط التكلفة المطفأة، تختار الشركة في الإدراج المبدئي إدراج الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، إن كان ذلك يلغي أو يقلل بشكل كبير أي مشكلة عدم تطابق محاسبي.

تصنف الاستثمارات في الأسهم وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، إلا إذا كانت الاستثمارات في الأسهم غير محتفظ بها للمتاجرة وقد تم إدراجها من قبل الشركة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. وإذا كانت الشركة قد صنفته بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إدراج جميع الأرباح والخسائر، باستثناء دخل توزيعات الأرباح المدرجة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 18 الإيرادات، في الدخل الشامل الآخر ولا يتم تصنيفها لاحقاً في بيان الدخل.

2.3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

الموجودات المالية الأخرى

يتم قياس الموجودات المالية غير المشتقة الأخرى مثل النقد وما يعادله والودائع النظامية وذمم التأمين المدينة والذمم المدينة الأخرى بالتكلفة المطفأة وذلك بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ناقصاً أي خسائر لإنخفاض القيمة.

المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط عندما يكون لدى الشركة الحق القانوني بمقاصة المبالغ ويكون لديها النية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو إدراج الأصل وتسوية الإلتزام في ذات الوقت.

يتم عرض الإيرادات والمصروفات على أساس صافي القيمة عندما تسمح المعايير المحاسبية بذلك. كما يتم إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن مجموعة من المعاملات المماثلة على أساس صافي القيمة.

قياس التكلفة المطفأة

إن التكلفة المطفأة للأصل أو الإلتزام المالي هي القيمة التي يتم بها قياس الأصل أو الإلتزام المالي عند الإدراج المبدئي، ناقصاً دفعات سداد المبلغ الأساسي، زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم وذلك بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين القيمة المبدئية المدرجة وقيمة الإستحقاق، ناقصاً أي إنخفاض في القيمة.

قياس القيمة العادلة

تقوم الشركة بقياس الأدوات المالية كالاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر والموجودات الغير مالية مثل الاستثمارات في ممتلكات، بالقيمة العادلة بتاريخ كل تقرير مالي.

القيمة العادلة هي السعر المستلم لبيع أصل أو المدفوعة لتحويل إلتزام في معاملة منتظمة بين مساهمي السوق في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على افتراض أن معاملة بيع الأصل أو تحويل الإلتزام تتم إما:

- في السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام ؛ أو
- في ظل غياب السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق ذات منفعة للأصل أو الإلتزام.

يجب أن تكون الشركة قادرة على الوصول إلى السوق الرئيسي أو أكثر الأسواق منفعة.

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الإلتزام بإستخدام الافتراضات التي قد يقوم مساهمي السوق بإستخدامها عند تسعير الأصل أو الإلتزام، بافتراض تصرف مساهمي السوق فيما يصب في أفضل مصالحهم الإقتصادية.

إن قياس القيمة العادلة للأصل الغير مالي يأخذ بالإعتبار إمكانية مساهم السوق على توليد مصالح إقتصادية من خلال إستخدام الأصل في أقصى وأفضل حالاته أو بيعه إلى مساهم آخر في السوق الذي قد يقوم بإستخدام الأصل في أقصى وأفضل حالاته.

تقوم الشركة بإستخدام طرق التقييم، التي تعتبر مناسبة في الظروف، والتي تتوفر بها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة والزيادة في إستخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة والتقليل من إستخدام المدخلات الغير ملحوظة.

إيضاحات حول البيانات المالية
31 ديسمبر 2015

2.3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

قياس القيمة العادلة (تتمة)

يتم قياس أو الإفصاح عن القيمة العادلة لجميع الموجودات والمطلوبات في البيانات المالية ويتم إدراجها ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، والتي تم تقديم وصف عنها كما يلي، بناءً على أدنى مستويات المدخلات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى الأول - الأسعار السوقية (الغير معدلة) السائدة في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة
- المستوى الثاني - طرق تقييم أخرى تكون فيها أدنى مستويات المدخلات المؤثرة بشكل جوهري على قياس القيم العادلة ملحوظة، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر
- المستوى الثالث - طرق تقييم تكون فيها أدنى مستويات المدخلات المؤثرة بشكل جوهري على قياس القيم العادلة غير ملحوظة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية، على أساس متكرر، تحدد الشركة في حال حدوث تحويلات بين المستويات ضمن التراتبية من خلال إعادة تقييم التصنيف (بناءً على أدنى مستويات المدخلات الهامة لقياس القيمة العادلة ككل) كما في نهاية كل فترة تقارير مالية.

لهدف الإفصاح عن القيمة العادلة، قامت الشركة بتحديد مستويات الموجودات والمطلوبات وفقاً للطبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الإلتزام ومستوى تراتبية القيمة العادلة كما تم توضيحه أعلاه. تم تقديم تحليل للقيم العادلة للأدوات المالية وتفاصيل إضافية حول كيفية قياسها في الإيضاح رقم 6.

يتم الاستعانة بمقيمين خارجيين لتقييم الموجودات الجوهرية مثل الاستثمارات في الممتلكات. إن معايير اختيار المقيمين الخارجيين تتضمن: المعرفة بالسوق، السمعة، الاستقلالية والمحافظة على المعايير المهنية. تحدد الإدارة، بعد المناقشة مع المقيمين الخارجيين للشركة طرق التقييم والمدخلات التي يجب إستخدامها في كل حالة.

تقوم كذلك الإدارة بالتعاون مع مقيمي المجموعة الخارجيين بمقارنة كل تغيير في القيمة العادلة لكل أصل وإلتزام مع المصادر الخارجية ذات الصلة لتحديد في حال أن التغيير معقول.

لهدف الإفصاح عن القيمة العادلة، قامت الشركة بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات وفقاً لطبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الإلتزام ومستوى تراتبية القيمة العادلة كما تم توضيحه أعلاه.

إنخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم الشركة بإجراء تقييم في تاريخ التقارير المالية لتحديد إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت إنخفاضاً في قيمة أي أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية. يعتبر الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية منخفضة القيمة إذا كان هناك دليل موضوعي للإنخفاض في القيمة نتيجة حدث أو أحداث تمت بعد الإدراج المبدئي للأصل (تكبد "خسارة") وهذه الخسارة لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بالأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية التي يمكن تقديرها بدقة.

دليل الإنخفاض قد يشمل مؤشرات بأن المقترضون أو مجموعة من المقترضين يعانون من أزمات مالية أو احتمال الإفلاس أو إعادة تنظيم مالي أو تقصير في دفعات الفوائد وأصول الأموال ، وعند وجود بيانات تدل على وجود إنخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية مثل التغيرات في المتأخرات أو الظروف الإقتصادية التي ترتبط بالتقصير.

2.3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

إنخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، تقوم الشركة أولاً بإجراء التقييم بشكل فردي في حال وجود دليل موضوعي يثبت إنخفاض في قيمة موجودات مالية ويعتبر الإنخفاض جوهري بشكل فردي أو بشكل جماعي للموجودات المالية الغير جوهرية فردياً. في حال تحديد الشركة عدم وجود دليل موضوعي يشير لإنخفاض قيمة أصل مالي، الذي تم قياسها بشكل فردي، يتم إدراج الأصل ضمن مجموعة موجودات مالية لها خصائص ائتمانية مماثلة ويتم تقييمها بشكل جماعي للإنخفاض في القيمة. لا يتم إدراج الموجودات التي يتم تقييمها بشكل فردي للإنخفاض في القيمة والتي تكون أو يستمر إدراجها، ضمن مخصص تقييم إنخفاض جماعي.

في حال وجود دليل موضوعي على تكبد خسارة إنخفاض في القيمة، يتم قياس قيمة الخسارة كالفرق بين قيمة الأصل الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (باستثناء خسائر الائتمان المتوقعة والتي لم يتم تكبدها بعد). يتم خفض قيمة الأصل الدفترية من خلال إستخدام حساب مخصص ويتم إدراج قيمة الخسارة في بيان الدخل. يستمر إستحقاق إيرادات الفائدة على القيمة الدفترية المخفضة ويتم إستحقاقها بإستخدام معدل الفائدة لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة الإنخفاض في القيمة. يتم إدراج إيرادات الفائدة كجزء من "إيرادات الفائدة". يتم شطب الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة مع المخصصات ذات العلاقة عندما لا يوجد توقعات معقولة بإستردادها مستقبلاً. في حال زادت أو نقصت خسارة الإنخفاض في القيمة المقدرة في السنة اللاحقة، نتيجة حدث نتج بعد إدراج الإنخفاض في القيمة، يتم زيادة أو خفض خسارة الإنخفاض في القيمة المدرجة سابقاً عن طريق تعديل حساب المخصص. أما في حال تم إسترداد القيمة المشطوبة المستقبلية لاحقاً، يتم إدراج الإسترداد ضمن "إيرادات أخرى".

النقد وما يعادله

يشتمل النقد وما يعادله على النقد في الصندوق وودائع تحت الطلب محتفظ بها لدى بنوك بفترات إستحقاق أصلية لثلاثة أشهر أو أقل.

عقود التأمين

التصنيف

تصدر الشركة عقوداً يتم بموجبها إما تحويل مخاطر التأمين أو كلا من مخاطر التأمين والمخاطر المالية. لا تقوم الشركة بإصدار عقود يتم بموجبها تحويل المخاطر المالية فقط.

يتم تصنيف العقود التي تقبل الشركة بموجبها مخاطر التأمين الجوهرية من طرف آخر (حامل وثيقة التأمين) من خلال الموافقة على تعويض حامل وثيقة التأمين في حال وقوع حدث مستقبلي محدد وغير مؤكد (الحدث المؤمن ضده) من شأنه أن يؤثر تأثيراً سلبياً على حامل وثيقة التأمين كعقود تأمين. وتكون مخاطر التأمين هامة إذا ترتب على الحدث المؤمن ضده سداد الشركة لتعويضات إضافية جوهرية نتيجة وقوع الحدث المؤمن ضده مقارنة بعدم وقوعه. عند تصنيف العقد كعقد تأمين يظل مصنفاً كعقد تأمين حتى يتم الوفاء بكافة الحقوق والإلتزامات أو انتهاء صلاحيتها.

أقساط التأمين

يعكس إجمالي الأقساط المكتتبة المبالغ المدرجة خلال السنة على حاملي وثائق التأمين أو شركات التأمين الأخرى فيما يتعلق بعقود التأمين، ولا يتضمن أية رسوم أو مبالغ أخرى تم تحصيلها مع الأقساط أو إحتسابها بناءً عليها. يتم إدراج هذه الأقساط عند إتمام أعمال التأمين.

تشتمل أقساط التأمين على أية تعديلات متعلقة بالأعمال المكتتبة في الفترات المحاسبية السابقة. يتم إدراج الجزء المكتسب من الأقساط كإيرادات. يتم إحتساب الأقساط المكتسبة إعتباراً من تاريخ تضمين المخاطر على مدى فترة التعويض ويتم إحتساب الأقساط غير المكتسبة بإستخدام الأساس المبين أدناه:

مخصص الأقساط غير المكتسبة

الأقساط غير المكتسبة هي تلك الحصص التي تم إكتتابها خلال السنة التي تتعلق بفترات المخاطر بعد تاريخ التقارير المالية. يتم إحتساب الأقساط غير المكتسبة على أساس التناسب اليومي. يتم تأجيل الحصة المتعلقة بالفترات اللاحقة كإحتياطي أقساط غير مكتسبة.

مخصص المخاطر الغير منتهية

يمثل مخصص المخاطر الغير منتهية جزء الأقساط اللاحقة لتاريخ البيانات المالية حيث من المتوقع أن يكون القسط غير كافي لتغطية المطالبات والمصاريف وهامش الربح المتوقع بشكل معقول.

إيضاحات حول البيانات المالية
31 ديسمبر 2015

2.3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

عقود التأمين (تتمة)

مخصص العجز في أقساط التأمين / اختبار كفاية الإلتزام

يتم تكوين مخصص للعجز في أقساط التأمين الناتج عن عقود التأمين عندما تزيد القيمة المتوقعة للتعويضات والمصاريف المتعلقة بالفترات غير المنتهية للسياسات السارية في تاريخ بيان المركز المالي عن مخصص الأقساط غير المكتسبة وإلتزامات المطالبات المدرجة المتعلقة بهذه السياسات. يتم إحتساب مخصص العجز في أقساط التأمين استناداً إلى فئات الأعمال التي يتم إداراتها معاً، مع الأخذ بالإعتبار عائد الاستثمار المستقبلي للاستثمارات المحتفظ بها لإسترداد الأقساط غير المكتسبة ومخصصات المطالبات. تم تسجيل هذا المخصص تحت مخصص المخاطر الغير منتهية في البيانات المالية.

المطالبات

تشتمل المطالبات القائمة على المخصصات التي يتم رصدها وفقاً لتقديرات الشركة للتكلفة النهائية لتسوية كافة المطالبات المتكبدة ولكن لم يتم دفعها كما في تاريخ التقارير المالية سواء تلك التي تم إدراجها أو لم يتم، بالإضافة إلى مصاريف التعامل مع المطالبات الداخلية والخارجية ويخصم منها تعويضات الإنقاذ المتوقعة والمبالغ المستردة الأخرى. يتم تقييم المطالبات القائمة من خلال مراجعة المطالبات المدرجة بصورة فردية. لا يتم خصم مخصص المطالبات القائمة. يتم إظهار التعديلات على مخصصات المطالبات المكونة في فترات سابقة في البيانات المالية للفترة التي تمت فيها التعديلات. كما تتم مراجعة الطرق المستخدمة والتقديرات الموضوعة بصورة منتظمة.

إعادة التأمين

تقوم الشركة بالتنازل عن إعادة التأمين في سياق أعمالها الاعتيادية بغرض الحد من صافي خسائرها المتوقعة من خلال تنويع المخاطر التي تتعرض لها. يتم عرض الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف الناتجة عن عقود إعادة التأمين المتنازل عنها بصورة منفصلة عن الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف الناتجة عن عقود التأمين ذات الصلة حيث أن إتفاقيات إعادة التأمين لا تعفي الشركة من إلتزاماتها المباشرة تجاه حاملي وثائق التأمين.

يتم إحتساب المبالغ المستحقة إلى ومن شركات إعادة التأمين بطريقة تتوافق مع وثائق التأمين ذات الصلة ووفقاً لعقود إعادة التأمين ذات الصلة. يتم تأجيل أقساط إعادة التأمين ويتم إستحقاقها كمصاريف بإستخدام نفس الأساس المستخدم لإحتساب إحتياطيات أقساط التأمين غير المكتسبة لسياسات التأمين ذات الصلة. هذا ويتم إدراج الجزء المؤجل من أقساط إعادة التأمين المتنازل عنها ضمن موجودات إعادة التأمين.

يتم تقييم موجودات إعادة التأمين لمعرفة ما إذا كانت قد تعرضت لإنخفاض القيمة بتاريخ كل بيان مركز مالي. يعتبر أصل إعادة التامين منخفض القيمة في حال وجود دليل موضوعي نتيجة لحدث وقع بعد الإدراج المبدئي، على أن الشركة قد لا تتمكن من إسترداد كافة المبالغ المستحقة لها ويكون لهذا الحدث تأثير يمكن قياسه بطريقة موثوقة على المبالغ التي سوف تستلمها الشركة من شركات إعادة التأمين. يتم إدراج خسائر إنخفاض قيمة موجودات إعادة التأمين ضمن بيان الدخل في الفترة التي يتم فيها تكبد هذه الخسائر.

مصاريف العمولات المؤجلة والمصاريف الأخرى وإيرادات العمولات غير المكتسبة والإيرادات الأخرى

في نهاية كل فترة تقارير مالية، يتم تأجيل جزء من إيرادات العمولات والإيرادات الأخرى وجزء من مصاريف العمولات والمصاريف الأخرى المتعلقة بأنشطة الإكتتاب لتغطي المخاطر سارية المفعول. يتم إحتساب الإحتياطيات على أساس التناسب الزمني على مدى الفترة الفعلية للسياسة.

ذمم التأمين المدينة

يتم إدراج ذمم التأمين المدينة عند إستحقاقها ويتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة للإعتبارات المستلمة أو المستحقة. يتم مراجعة القيمة الدفترية لذمم التأمين المدينة للإنخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو الظروف إلى عدم إمكانية إسترداد القيمة الدفترية، مع إدراج خسائر الإنخفاض في القيمة في بيان الدخل.

2.3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

عقود التأمين (تتمة)

ذمم التأمين الدائنة

يتم إدراج ذمم التأمين الدائنة عند إستحقاقها ويتم قياسها عند الإدراج المبدئي بالقيمة العادلة للإعتبارات المستلمة ناقصاً تكاليف المعاملات المتعامل بها مباشرة. بعد الإدراج المبدئي، يتم قياسها بالتكلفة المطفأة وذلك بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية.

مطلوبات عقود التأمين

تشمل مطلوبات عقود التأمين المطالبات المتكبدة ولم يتم إدراجها (IBNR)، والمطالبات المتكبدة ولم يتم إدراجها بشكل كافي (IBNER)، ومخصص عدم كفاية القسط (PDR) والمطالبات القائمة (OSLR) ومخصص الأقساط الغير مكتسبة (UPR) ومخصص إحتياطي المخاطر الغير منتهية (URR) ومخصص مصاريف الخسارة المعدلة المخصصة ومصاريف الخسارة الغير مخصصة (ULAE/ALAE).

يتم عمل مطلوبات عقود التأمين تجاه المطالبات القائمة لكل المطالبات الموثقة لدى الشركة ولكن غير مدفوعة بعد في تاريخ بيان المركز المالي، بالإضافة للمطالبات المتكبدة ولكن غير مدرجة.

تشتمل الأقساط غير المكتسبة المدرجة في مطلوبات عقود التأمين على جزء مقدر من إجمالي الأقساط المكتتبة التي تتعلق بفترات التأمين بعد تاريخ بيان المركز المالي. يتم إحتساب الأقساط غير المكتسبة على أساس التناسب الزمني على مدى الفترة الفعلية للسياسة. يتم تأجيل الجزء المتعلق بالفترات اللاحقة كمخصص للأقساط غير المكتسبة. تقوم الشركة بتخصيص إحتياطي أقساط غير مكتسبة بناءً على الشروط الفعلية للبوليصة.

يتم إحتساب الإلتزام المتعلق بالمطالبات المتكبدة ولكن غير مدرج والمطالبات المتكبدة ولكن غير مدرجة بشكل كافي ومخصص مصاريف الخسارة المعدلة المخصصة ومصاريف الخسارة المعدلة الغير مخصصة ومخصص عدم كفا ية القسط بتاريخ التقارير المالية بإستخدام مجموعة من تقنيات تقدير المطالبات الاكتوارية القياسية اعتماداً على بيانات تجريبية وافتراضات حالية التي قد تتضمن هامش للانحراف الحسابي العكسي. لا يتم خصم الإلتزام للقيمة الزمنية للأموال.

يتم تصنيف الجزء من إعادة التأمين تجاه مطالبات العقود أعلاه كموجودات عقود إعادة التأمين في البيانات المالية.

تكاليف التمويل

يتم إدراج الفائدة المدفوعة في بيان الدخل عند إستحقاقها ويتم إحتسابها عن طريق إستخدام طريقة معدل الفائدةa الفعلية.

الممتلكات والمعدات

الإدراج والقياس

يتم قياس كافة بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الإستهلاك المتراكم وخسائر إنخفاض القيمة.

تشتمل التكاليف على المصاريف المنسوبة بصورة مباشرة للاستحواذ على الأصل. يتم رسملة البرامج المشتراة التي تمثل جزءاً من القدرة التشغيلية للمعدات ذات الصلة كجزء من المعدات. وتشتمل تكلفة الموجودات المشيدة ذاتياً على تكلفة المواد والعمالة المباشرة وأية تكاليف أخرى منسوبة مباشرة إلى إيصال الأصل للحالة التشغيلية المرجوة منه، بالإضافة إلى تكاليف تفكيك وإزالة بنود الموجودات المعنية وإعادة الموقع الذي تقع عليه تلك الموجودات إلى وضعه الأصلي.

التكاليف اللاحقة

يتم إدراج تكلفة استبدال أجزاء أحد بنود الممتلكات أو المعدات ضمن القيمة الدفترية لهذا البند إذا كان من المحتمل تدفق المنافع الإقتصادية المستقبلية المتضمنة في ذلك الجزء إلى الشركة وكان بالإمكان قياس تكلفته بصورة موثوقة. يتم إستبعاد القيمة الدفترية للجزء المستبدل. يتم إدراج تكاليف الصيانة اليومية للممتلكات والمعدات ضمن بيان الدخل.

يتم تحديد الأرباح والخسائر من إستبعاد أحد بنود الممتلكات والمعدات من خلال مقارنة المتحصلات من الإستبعاد مع صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات، ويتم إدراجها صافية ضمن إيرادات التشغيل الأخرى في بيان الدخل.

2.3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الممتلكات والمعدات (تتمة)

الإستهلاك

يتم إدراج الإستهلاك ضمن بيان الدخل على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية الإقتصادية المتبقية للممتلكات والمعدات. لا يتم إستهلاك الأراضي المملوكة ملكاً مطلقاً أو الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز.

كانت الأعمار الإنتاجية الإقتصادية للموجودات، بدءاً من تاريخ الإستخدام، عن الفترة الحالية وفترات المقارنة كما يلي:

	العمر الإنتاجي
المباني	10 - 20 سنة
الأثاث والتجهيزات والتحسينات على العقارات المستأجرة	4 - 10 سنوات
المعدات المكتبية	2 - 8 سنوات
السيارات	5 سنوات

يتم إعادة تقييم طرق الإستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية بتاريخ كل تقارير مالية.

إنخفاض القيمة

يتم مراجعة القيم الدفترية بتاريخ كل تقارير مالية لتحديد فيما إذا كان هنالك أي مؤشر يفيد تعرضها لإنخفاض في القيمة. في حال وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للإسترداد. تتمثل قيمة الأصل القابلة للإسترداد أو وحدته المولدة للنقد بقيمته من الإستخدام أو قيمته العادلة، أيهما أكبر، ناقصاً تكاليف البيع. عند تقييم القيمة من الإستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية، وذلك بإستخدام معدلات خصم تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المتعلقة بهذا الأصل.

يتم إدراج خسائر إنخفاض القيمة في بيان الدخل إلى المدى الذي لا تزيد فيه القيم الدفترية عن القيم القابلة للإسترداد.

الإنخفاض في قيمة الموجودات الغير مالية

تقوم الشركة بتقييم الموجودات الغير مالية في تاريخ التقارير المالية، لتحديد ما إذا كان هناك مؤشرات تفيد بإنخفاض قيمة أي أصل. وفي حال وجود هذه المؤشرات، أو عندما يتطلب إجراء تقييم سنوي للإنخفاض في القيمة تقوم الشركة بتقدير قيمة الأصل القابلة للإسترداد. تمثل قيمة الأصل القابلة للإسترداد القيمة العادلة للأصل أو للوحدات المولدة للنقد ناقصاً تكاليف البيع والقيمة قيد الإستخدام أيهما أعلى، ويتم تحديدها لكل أصل على حدة، إلا في حال عدم توليد الأصل للتدفقات النقدية الداخلة المستقلة بشكل كبير عن الموجودات الأخرى أو مجموعة الموجودات. عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو الوحدات المولدة للنقد عن المبلغ القابل للإسترداد، يتم إعتبار الأصل منخفض القيمة ويتم تخفيض قيمته لتساوي القيمة القابلة للإسترداد.

عند تحديد القيمة قيد الإستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للقيمة الحالية بإستخدام معدلات خصم تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الوقتية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، يتم الأخذ بالإعتبار معاملات السوق الحديثة إذا توفرت. يتم تدعيم هذه المحاسبات بعوامل تقييم أسعار الأسهم للشركات التابعة المدرجة، أو مؤشرات القيمة العادلة الأخرى المتاحة.

يتم إدراج خسائر الإنخفاض في القيمة من العمليات المستمرة في بيان الدخل ضمن بنود المصاريف التي تتناسب مع آلية الأصل المنخفض القيمة.

2.3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الإنخفاض في قيمة الموجودات الغير مالية (تتمة)
بالنسبة للموجودات باستثناء الشهرة، يتم إجراء تقييم في تاريخ كل تقارير مالية لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشرات تفيد بأن خسائر الإنخفاض في القيمة المدرجة سابقاً لم تعد موجودة، أو انخفضت. في حال وجود هذه المؤشرات، تقوم الشركة بتقدير القيمة القابلة للإسترداد للموجودات أو الوحدة المولدة للنقد. يتم عكس خسارة الإنخفاض في القيمة المدرجة سابقاً فقط عند إجراء تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للإسترداد منذ آخر إدراج لخسائر الإنخفاض في القيمة. يتم تحديد العكس بحيث لا تتجاوز القيمة الدفترية للأصل قيمته القابلة للإسترداد، ولا تتجاوز كذلك القيمة الدفترية التي تم تحديدها، صافي الإستهلاك، في حال أنه لم يتم أخذ إدراج خسارة الإنخفاض في القيمة في السنوات السابقة. يتم إدراج العكس في بيان الدخل.

يتم قياس الشهرة المستحوذة من دمج الأعمال مبدئياً بالتكلفة وهي تمثل الزيادة في تكلفة الشراء عن نصيب الشركة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات الطارئة. بعد الإدراج المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة ناقصاً أي خسائر إنخفاض في القيمة المتراكمة. يتم اختبار الإنخفاض في قيمة الشهرة سنوياً وفي الحالات التي تشير فيها الظروف إلى إنخفاض القيمة الدفترية.

يتم تحديد الإنخفاض في قيمة الشهرة من خلال تقييم القيمة القابلة للإسترداد من الوحدات المولدة للنقد، التي تم تخصيصها للشهرة. عندما تكون القيمة القابلة للإسترداد للوحدات المولدة للنقد أقل من القيمة الدفترية يتم إدراج خسارة الإنخفاض في القيمة. لا يمكن عكس خسارة الإنخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة في فترات مستقبلية.

الاستثمارات في الممتلكات
إن الاستثمارات في الممتلكات هي الممتلكات المحتفظ بها إما بغرض الحصول على إيرادات إيجارية أو لزيادة رأس المال أو كلاهما، وليس بغرض البيع في سياق الأعمال الاعتيادية، أو الإستخدام في الإنتاج أو توريد البضائع أو تقديم الخدمات أو لأغراض إدارية. يتم قياس الاستثمارات في الممتلكات بالقيمة العادلة مع إدراج أية تغيرات تطرأ ضمن الإيرادات التشغيلية في بيان الدخل.

عندما يتغير إستخدام عقار ويتم إعادة تصنيفه كممتلكات ومعدات، تصبح قيمته العادلة بتاريخ إعادة التصنيف هي تكلفته لعملية الإحتساب اللاحقة.

تحتفظ الشركة باستثمارات في الممتلكات كما هو مفصح عنه في الإيضاح 11.

الإيرادات بخلاف إيرادات التأمين
يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المقبوض أو المستحق القبض في سياق الأعمال الاعتيادية.

إيرادات الإيجار
يتم إدراج إيرادات الإيجار من الاستثمارات في الممتلكات على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ذو الصلة، ويتم إدراجها صافياً من المصاريف الأخرى.

إيرادات الفائدة
تستحق إيرادات الفائدة على أساس التناسب الزمني، وذلك استناداً إلى المبالغ الأصلية القائمة وسعر الفائدة الفعلي المُطبق.

إيرادات توزيعات الأرباح
يتم إدراج إيرادات توزيعات الأرباح عندما يتم ثبوت الحق في استلام توزيعات الأرباح. عادةً ما يكون تاريخ إقرار توزيعات الأرباح لحامليها في تاريخ إستحقاقها.

إيرادات الاستثمار
يتم إدراج إيرادات الفائدة في بيان الدخل عند إستحقاقها ويتم إحتسابها بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم إدراج الرسوم والعمولات التي تعد جزء متكامل من الناتج الفعلي للأصل أو الإلتزام المالي كتعديل لطريقة الفائدة الفعلية للأداة.

تشمل إيرادات الاستثمار كذلك توزيعات الأرباح عندما ينشأ الحق في استلام المدفوعات.

إيضاحات حول البيانات المالية
31 ديسمبر 2015

2.3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الإيرادات بخلاف إيرادات التأمين (تتمة)
الأرباح المحققة والأرباح غير المحققة
إن صافي أرباح/ خسائر الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تم الإفصاح عنها ضمن السياسة المحاسبية للموجودات والمطلوبات المالية.

العملات الأجنبية
يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى درهم الإمارات العربية المتحدة وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. كما يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى درهم الإمارات العربية المتحدة وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية والتي يتم إدراجها بالتكلفة التاريخية، إلى درهم الإمارات العربية المتحدة وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. تم إدراج أرباح وخسائر الصرف المحققة وغير المحققة ضمن بيان الدخل.

دفعات الإيجار
يتم إدراج المبالغ المدفوعة بموجب عقود تأجير تشغيلية ضمن الأرباح أو الخسائر على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. يتم إدراج حوافز الإيجار المستلمة كجزء لا يتجزأ من إجمالي مصاريف عقد الإيجار على مدى فترة العقد. إن كافة عقود التأجير التشغيلية الخاصة بالشركة قابلة للتجديد.

الموجودات المؤجرة
يتم تصنيف عقود الإيجار التي تحتفظ بموجبها الشركة بكافة المخاطر والامتيازات المتعلقة بالملكية كعقود إيجار تمويلية. عند الإدراج المبدئي، يتم قياس الأصل المؤجر بالقيمة التي تساوي قيمته العادلة أو القيمة الحالية للحد الأدنى من مدفوعات الإيجار، أيهما أقل. يتم فصل دفعات الإيجار بإستخدام معدل الفائدة المحمل على عقد الإيجار بغرض تحديد تكلفة التمويل، التي تم تحميلها مقابل الإيرادات على مدى مدة فترة الإيجار، وسداد دفعات رأس المال التي تقلل من إلتزامات المؤجر. بعد الإدراج المبدئي، يتم إحتساب الأصل وفقاً للسياسة المحاسبية المطبقة على هذا الأصل.

تقوم الشركة بإبرام عقود إيجار تشغيلية بشأن استثماراتها في الممتلكات. يتم إدراج إيرادات الإيجار من هذه العقود التشغيلية على أساس القسط الثابت على مدة فترة عقد الإيجار ذو الصلة.

المخصصات
يتم إدراج مخصص ما عندما يكون لدى الشركة، نتيجة لحدث سابق، إلتزام حالي سواء كان قانوني أو استنتاجي يمكن تقديره بصورة موثوقة ويكون من المحتمل أن يلزم إجراء تدفقات خارجة للفوائد الإقتصادية لتسوية الإلتزام. عندما يكون تأثير القيمة الزمنية للمال هاماً، يتم تحديد المخصصات من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بإستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة، والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال، وحيثما يكون مناسباً، المخاطر المتعلقة بهذا الإلتزام.

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
خطة المكافآت المحددة
تقدم الشركة مكافآت نهاية الخدمة للموظفين الوافدين. يرتكز إستحقاق هذه المكافآت على الراتب النهائي للموظف ومدة الخدمة، بشرط إكمال الحد الأدنى لفترة الخدمة. يكون إستحقاق التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على فترات خدمة الموظفين.

خطة المساهمات المحددة
تقوم الشركة بسداد إلتزاماتها الخاصة بمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة إلى صندوق الضمان الاجتماعي والتقاعد بدولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً للقانون الإتحادي رقم (7) لعام 1999 بشأن التقاعد والضمان الاجتماعي.

توزيعات الأرباح
يتم إدراج توزيعات الأرباح إلى مساهمي الشركة كإلتزام ضمن البيانات المالية للشركة في الفترة التي يتم فيها اعتماد توزيعات الأرباح من قبل مساهمي الشركة.

3. التغيرات المستقبلية في السياسات المحاسبية - المعايير والتعديلات الجديدة على المعايير الحالية الصادرة ولكن غير فعالة

إن المعايير والتعديلات الجديدة على المعايير الحالية الصادرة ولكن غير فعالة بعد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للشركة مدرجة أدناه:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية، يقدم المعيار المتطلبات الجديدة للتصنيف والقياس والإنخفاض في القيمة ومحاسبة الحماية. في يوليو 2014، أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية الإصدار النهائي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية والذي يعكس جميع مراحل مشروع الأدوات المالية ويستبدل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الأدوات المالية: الإدراج والقياس وجميع الإصدارات السابقة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9. إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 فعال للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع إمكانية التطبيق المبكر. إن التطبيق بأثر رجعي مطلوب، ولكن لا تعد معلومات المقارنة إلزامية. إن التطبيق المبكر للإصدارات السابقة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (2009 و2010 و2013) مسموح به إذا كان تاريخ التطبيق المبدئي قبل 1 فبراير 2015.

إن الشركة في طور تقييم تأثير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 على بياناتها المالية.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 14: الحسابات التنظيمية المؤجلة إن المعيار هو معيار اختياري يسمح للشركة، التي تخضع أنشطتها لتنظيم الأسعار، بالاستمرار بتطبيق معظم سياساتها المحاسبية الحالية لأرصدة الحسابات التنظيمية المؤجلة عند اعتمادها للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة. يجب على الشركات التي تطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 14 عرض الحسابات التنظيمية المؤجلة كبنود منفصلة في بيان المركز المالي وعرض الحركة في أرصدة هذه الحسابات كبنود منفصلة في بيان الدخل الشامل الآخر. يتطلب المعيار إفصاحات عن طبيعة والمخاطر المرتبطة بتنظيم أسعار الشركة وتأثير تنظيم الأسعار على بياناتها المالية. إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 14 فعال للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016. لا ينطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية حيث أن الشركة معد حالي للبيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 11: الإتفاقيات الثنائية (المعدل) يتطلب المعيار قيام مشغل مشترك بإحتساب استحواذ حصة من عملية مشتركة، يشكل فيها نشاط العملية المشتركة أعمال تتطلب تطبيق مبادئ معيار المحاسبة الدولي رقم 3 ذو الصلة لإحتساب دمج الأعمال. توضح التعديلات كذلك بأنه لا يتم إعادة قياس الحصة المحتفظ بها سابقاً من عملية مشتركة عند استحواذ حصة إضافية في نفس العملية المشتركة عند الإحتفاظ بالسيطرة المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، تم إضافة نطاق استثنائي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 11 لتحديد أن التعديلات لا تنطبق عندما تتشارك الأطراف ذات العلاقة السيطرة، ويشمل ذلك عندما تكون الشركة المعدة للتقارير المالية، تحت السيطرة المشتركة لنفس الجهة الأم المسيطرة. يتم تطبيق التعديلات على كل من استحواذ الحصة الأولية في العملية المشتركة واستحواذ أي حصص إضافية في نفس العملية المشتركة وتكون فعالة بأثر مستقبلي للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، مع إمكانية التطبيق المبكر. ليس من المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على الشركة.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16: عقود الايجار تم إصدار المعيار في يناير 2016 ويوضح مبادئ إدراج وقياس وعرض والافصاح عن عقود الإيجار. يقدم المعيار نموذج إحتساب عقود إيجار موحد ويتطلب من المستأجر إدراج الموجودات والمطلوبات لكافة عقود الإيجار لفترة تتجاوز الاثني عشر شهراً، باستثناء في حال أن الأصل ذو قيمة أقل. بالنسبة لإحتساب المؤجر، فإنه يتم تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 17. وبالتالي، يستمر المستأجر في تصنيف عقد الإيجار كعقود إيجار تشغيلية أو عقود إيجار تمويلية وبإحتساب كلا من هذه العقود بشكل مختلف. يجب على الشركة تطبيق هذا المعيار للفترات السنوية لإعداد التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. يسمح بالتطبيق المبكر للشركات التي تتطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 الإيرادات من العقود مع العملاء في أو قبل تاريخ التطبيق المبدئي لهذا المعيار. ليس من المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على الشركة.

3. التغيرات المستقبلية في السياسات المحاسبية - المعايير والتعديلات الجديدة على المعايير الحالية الصادرة ولكن غير فعالة (تتمة)

معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38: (المعدل) يوضح مبدأ معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 بأن الإيرادات تعكس نمطاً من منافع إقتصادية يتم توليدها من تشغيل الأعمال (والتي يعد الأصل جزءاً منها) بدلاً عن المنافع الإقتصادية التي يتم إستهلاكها من خلال إستخدام الأصل. وكنتيجة لذلك، فإن الطريقة القائمة على الإيرادات لا يمكن إستخدامها لإستهلاك الممتلكات والآلات والمعدات، وقد يتم إستخدامها فقط في ظروف محدودة جداً لإطفاء الموجودات الغير ملموسة. إن التعديلات فعالة بأثر مستقبلي للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 مع إمكانية التطبيق المبكر. ليس من المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على الشركة حيث أن الشركة لم تقم بإستخدام طريقة الإيرادات لإستهلاك موجوداتها الغير متداولة.

معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 41: (المعدل) تغير المعايير متطلبات إحتساب الموجودات البيولوجية التي تستوفي تعريف النباتات المثمرة. وفقاً للتعديلات، لم تعد الموجودات البيولوجية التي تستوفي تعريف النباتات المثمرة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 41. وبدلاً من ذلك، سيتم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 16. بعد الإدراج المبدئي، سيتم قياس النباتات المثمرة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 16 بالتكلفة المتراكمة (قبل النضج) وبإستخدام إما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم (بعد النضج). كما تتطلب التعديلات أن يظل الإنتاج الذي ينمو في النباتات المثمرة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 41 والمقاس بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع. بالنسبة للمنح الحكومية المتعلقة بالنباتات المثمرة، سيتم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 20 محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساهمات الحكومية. إن التعديلات فعالة بأثر رجعي للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، مع إمكانية التطبيق المبكر. ليس من المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على الشركة حيث أن ليس لدي الشركة أي نباتات مثمرة.

معيار المحاسبة الدولي رقم 27: البيانات المالية المنفصلة (المعدل) سيتيح المعيار للشركات إستخدام طريقة حقوق الملكية لإحتساب الاستثمارات في الشركات التابعة وشركات الائتلاف والشركات الزميلة في بياناتها المالية المنفصلة. يتوجب على الشركات التي تقوم بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية واختيار التغير لطريقة حقوق الملكية في بياناتها المالية المنفصلة تطبيق ذلك التغيير بأثر رجعي. بالنسبة لمطبقي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة والذين اختاروا إستخدام طريقة حقوق الملكية في بياناتهم المالية المنفصلة، سيتطلب منهم تطبيق هذه الطريقة من تاريخ الانتقال إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. إن التعديلات فعالة للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، مع إمكانية التطبيق المبكر. ليس من المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على الشركة.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 (تعديلات)
يعالج المعيار التعارض بين المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 في التعامل مع فقدان السيطرة على الشركة التابعة التي يتم بيعها أو المساهمة بها في شركة زميلة أو شركة ائتلاف. توضح التعديلات أنه يتم إدراج الربح أو الخسارة الناتجة عن بيع أو المساهمة بالموجودات التي تشكل أعمالاً، على النحو المحدد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3، بين المستثمر وشركته الزميلة أو شركة الائتلاف، بالكامل. يتم إدراج أي ربح أو خسارة ناتجة عن بيع أو المساهمة بالموجودات التي لا تشكل أعمالاً، مع الرغم من ذلك، فقط في حدود الحصص غير المرتبطة للمستثمرين في الشركة الزميلة أو شركة الائتلاف. يجب أن يتم تطبيق هذه التعديلات بأثر مستقبلي وهي فعالة للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، مع إمكانية التطبيق المبكر. من غير المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على الشركة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 مبادرة الإفصاح
إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 *عرض البيانات المالية* توضح، بدلا من أن تغير تغييرا جوهرياً، متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 1 الحالية. توضح التعديلات ما يلي:

- متطلبات المادية في معيار المحاسبة الدولي رقم 1؛
- أن البنود المحددة في بيان الدخل الشامل وبيان المركز المالي قد تكون مجزأة؛
- أنه لدى الشركات مرونة فيما يتعلق بالترتيب الذي تعرض به الإيضاحات حول البيانات المالية؛ و
- أنه يجب أن يتم عرض حصة الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة وشركات الائتلاف التي تم إحتسابها بإستخدام طريقة حقوق الملكية بشكل إجمالي في بند واحد، ويجب أن يتم تصنيفها بين تلك العناصر التي سوف يتم أو لن يتم بعد ذلك إعادة تصنيفها لبيان الدخل الشامل.

3. التغيرات المستقبلية في السياسات المحاسبية - المعايير والتعديلات الجديدة على المعايير الحالية الصادرة ولكن غير فعالة (تتمة)

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 مبادرة الإفصاح (تتمة)
وعلاوة على ذلك، توضح التعديلات المتطلبات التي تنطبق عندما يتم عرض المجاميع الفرعية الإضافية في بيان المركز المالي وبيان الدخل الشامل. إن هذه التعديلات فعالة للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، مع إمكانية التطبيق المبكر. من غير المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على الشركة.

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 12 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 شركات الاستثمار: تطبيق تعديلات المستثنى من التوحيد
تعالج هذه التعديلات المسائل التي تنشأ عند تطبيق الاستثناءات على شركات الاستثمار بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10. توضح التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 أن الإعفاء من عرض البيانات المالية ينطبق على الشركة الأم التي تعد شركة تابعة لشركة الاستثمار، عندما تقوم شركة الاستثمار بقياس جميع شركاتها التابعة بالقيمة العادلة.

وعلاوة على ذلك، توضح التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 أنه يتم توحيد شركة تابعة لشركة استثمار والتي ليست بحد ذاتها شركة استثمار والتي تقوم بتوفير خدمات الدعم لشركة الاستثمار. يتم قياس جميع الشركات التابعة الأخرى لشركة الاستثمار بالقيمة العادلة. تسمح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 28 للمستثمر، عند تطبيق طريقة حقوق الملكية، بالإبقاء على قياس القيمة العادلة الذي تطبقه الشركة الزميلة أو شركة الائتلاف لشركة الاستثمار على حصصها في الشركات التابعة.

يجب أن يتم تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي وهي فعالة للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، مع إمكانية التطبيق المبكر. من غير المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على الشركة.

4. إدارة المخاطر

يلخص هذا القسم المخاطر التي تتعرض لها الشركة وطريقة إدارة الشركة لها.

4.1 مقدمة ونظرة عامة

الإطار العام
إن الهدف الأساسي من إطار إدارة المخاطر والإدارة المالية للشركة هو حماية مساهمي الشركة من التعرض لأحداث إعاقة التحقيق الدائم لأهداف الأداء المالي. تدرك الإدارة الأهمية البالغة لتطبيق أنظمة ذات فعالية وكفاءة لإدارة المخاطر.

إطار إدارة رأس المال
لدى الشركة إطار عام لإدارة المخاطر الداخلية يتم من خلاله تحديد المخاطر التي تتعرض لها أي من وحدات الأعمال أو التي تتعرض لها الشركة بصورة عامة بالإضافة إلى تحديد مدى تأثير تلك المخاطر على رأس المال الإقتصادي. تشير تقديرات هذه السياسة الداخلية إلى حجم رأس المال المطلوب لتقليل مخاطر الإفلاس إلى مستوى محدد لمخاطر قليلة يطبق لعدد من الاختبارات (المالية وغير المالية) على المركز الرأسمالي للأعمال.

الإطار التنظيمي
تهتم الجهات التنظيمية بصورة أساسية بحماية حقوق حاملي وثائق التأمين والمساهمين ومراقبتها عن كثب وذلك لضمان أن الشركة تدير الأمور بشكل يرضي مصالحهم. في الوقت ذاته، تهتم الجهات التنظيمية أيضاً بضمان إحتفاظ الشركة بمركز مالي مناسب يمكنها من الوفاء بالإلتزامات غير المتوقعة الناتجة عن الأزمات الإقتصادية أو الكوارث الطبيعية.

تخضع عمليات الشركة إلى المتطلبات التنظيمية داخل دولة الإمارات العربية المتحدة. لا تتطلب هذه اللوائح اعتماد الأنشطة ومراقبتها فقط ولكنها تفرض أيضاً بعض الأحكام الملزمة للحد من مخاطر التخلف عن السداد والعجز عن السداد من جانب شركات التأمين وذلك للوفاء بالإلتزامات غير المتوقعة عند إستحقاقها.

4. إدارة المخاطر (تتمة)

4.1 مقدمة ونظرة عامة (تتمة)

الإطار التنظيمي (تتمة)
أصدر رئيس مجلس إدارة هيئة التأمين، راجع قرار مجلس الإدارة رقم (25) لسنة 2014 في تاريخ 28 ديسمبر 2014، التعليمات المالية لشركات التأمين التي تنطبق على شركات التأمين التي تأسست في دولة الإمارات العربية المتحدة وشركات التأمين الأجنبية المرخص لها مزاولة أنشطتها في دولة الإمارات العربية المتحدة. تتلخص أهم المعالم البارزة للتعليمات الجديدة في الجدول أدناه:

التعليمات
1.أسس استثمار حقوق حملة الوثائق
2.تعليمات الملاءة والمبلغ الأدنى للضمان
3.أسس إحتساب المخصصات الفنية
4.تحديد موجودات الشركة التي تستوفي إلتزامات التأمين المستحقة
5.السجلات التي تلتزم الشركة بتنظيمها والإحتفاظ بها والبيانات والوثائق التي يجب عليها تزويد الهيئة بها
6.أسس تنظيم الدفاتر الحسابية وسجلات كل من الشركات والوكلاء والوسطاء وتحديد البيانات الواجب إدراجها في هذه الدفاتر والسجلات
7.تعليمات السياسات المحاسبية الواجب اتباعها من الشركة والنماذج اللازمة لإعداد التقارير والبيانات المالية وعرضها

تقوم الشركة بتقييم تأثير التعليمات الجديدة، لتكون ملتزمة بالكامل في التواريخ المحددة.

4.2 مخاطر التأمين

تقبل الشركة مخاطر التأمين من خلال عقود التأمين المكتتبة. إن الشركة معرضة لمخاطر الشكوك فيما يتعلق بتوقيت وتكرار وخطورة المطالبات بموجب هذه العقود.

تقوم الشركة بإكتتاب الأنواع التالية من عقود التأمينات العامة:

- التأمين على هيكل السفن
- التأمين على الشحن البحري
- التأمين الجوي
- التأمين الهندسي
- التأمين على مصادر الطاقة
- التأمين على الإلتزام
- التأمين على الخطوط المالية
- التأمين على الممتلكات
- التأمين ضد الحوادث
- التأمين على الحياة الجماعية
- التأمين على السيارات
- التأمين الصحي

إن العنصرين الرئيسيين لسياسة الشركة فيما يتعلق بإدارة مخاطر التأمين هما استراتيجية التأمين واستراتيجية إعادة التأمين كما هو مبين أدناه.

استراتيجية التأمين
إن الهدف من استراتيجية التأمين التي تتبعها الشركة هو تكوين محافظ متوازنة مرتكزة على عدد كبير من المخاطر المماثلة. ويؤدي هذا الأمر إلى تقليل تقلبات نتائج هذه المحافظ.

4. إدارة المخاطر (تتمة)

4.2 مخاطر التأمين (تتمة)

استراتيجية التأمين (تتمة)
يتم وضع استراتيجية تأمين من قبل الشركة التي تحدد فئات الأعمال التي يتم التأمين عليها والدول التي يتم فيها التأمين على الأعمال والقطاعات التي تكون فيها الشركة مستعدة لتقديم خدمات التأمين. تنقل هذه الاستراتيجية إلى موظفي التأمين في وحدات الأعمال المختلفة من خلال سلطات التأمين التي تقوم بوضع الحدود التي تتم بموجبها أعمال التأمين وفقاً لحجم وفئة الأعمال والدولة التي تتم فيها الأعمال وقطاع الأعمال وذلك بهدف ضمان انتقاء المخاطر المناسبة ضمن المحفظة. يتم إبرام كافة عقود التأمينات العامة لمدة سنة ويحق لشركات التأمين رفض التجديد أو تغيير شروط وبنود العقد عند التجديد.

يمثل خيار التأمين الصحي جزءاً من إجراءات التأمين لدى الشركة والتي يتم بموجبها تحميل أقساط التأمين لتعكس الحالة الصحية للمتقدم بطلب التأمين والخلفية الصحية عن عائلته. وترتكز الأسعار على الافتراضات مثل افتراضات الوفاة والحياة والتي تستند على الخبرة السابقة والتوجهات الحالية. تخضع العقود التي تنطوي على مخاطر محددة وضمانات لاختبار لتحديد إمكانية تحقيق أرباح وفقاً للإجراءات الموضوعة مسبقاً قبل اعتمادها.

تتم مراجعة المنتجات من قبل وحدات الأعمال بصورة سنوية للتأكد أن افتراضات التسعير مناسبة. ويتم إجراء تحليل لتغيرات الإيرادات والمطلوبات لمعرفة ما هو مصدر أي تغير مؤثر في النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة. ويؤكد هذا التحليل مدى ملاءمة الافتراضات المستخدمة في التأمين والتسعير.

شكلت الشركة عدداً من اللجان الرقابية التي تقوم بمتابعة جميع المعطيات المتعلقة بالمخاطر وإتخاذ القرارات الخاصة بإدارة المخاطر بصورة عامة.

استراتيجية إعادة التأمين
تتضمن إتفاقيات إعادة التأمين التغطية الزائدة وتغطية الكوارث. تقوم الشركة بإعادة التأمين على جزء من مخاطر التأمين التي تقوم بالتأمين عليها وذلك بهدف مراقبة تعرضها للخسارة وحماية الموارد الرأسمالية.

يتضمن إعادة التأمين المتنازل عنه مخاطر الائتمان، كما هي مبينة في الإيضاح الخاص بإدارة المخاطر المالية. يوجد لدى الشركة قسم إعادة التأمين والذي يتولى مسؤولية وضع الحد الأدنى لمعايير الضمان المتعلقة بأعمال إعادة التأمين المقبولة بالإضافة إلى متابعة شراء إعادة التأمين من قبل وحدات الأعمال طبقاً لتلك المعايير. ويقوم هذا القسم أيضاً بمتابعة تطور سير برنامج إعادة التأمين ومدى كفاءته على نحو مستمر.

تقوم شركات التأمين بشراء مجموعة من عقود إعادة التأمين الموازية وغير الموازية لتخفيض صافي تعرض الشركة لأي حدث. علاوة على ذلك، يجوز لموظفي التأمين شراء عقود إعادة تأمين اختيارية في ظل بعض الظروف المحددة. وتخضع عملية شراء ترتيبات إعادة التأمين الاختيارية إلى الموافقة المسبقة من القسم المعني وتتم مراقبة إجمالي نفقات إعادة التأمين الاختياري بصورة منتظمة من قبل دائرة إعادة التأمين.

إن تحليل معدلات الخسائر المقدرة وفقاً لفئة الأعمال للسنة الحالية والسنة السابقة هو كما يلي:

نوع المخاطر	***السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015***		*السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014*	
	نسبة إجمالي الخسارة	***نسبة صافي الخسارة***	*نسبة إجمالي الخسارة*	*نسبة صافي الخسارة*
تجارية	**%81**	**%117**	%107	%97
خاصة بالعملاء	**%111**	**%109**	%107	%109

إيضاحات حول البيانات المالية
31 ديسمبر 2015

4. إدارة المخاطر (تتمة)

4.2 مخاطر التأمين (تتمة)

تطوير المطالبات
يعكس الجدول التالي المطالبات الفعلية (وفقاً لتقديرات نهاية السنة بما في ذلك المطالبات المتكبدة ولم يتم إدراجها) مقارنة بالتقديرات السابقة للخمس سنوات السابقة على أساس سنة وقوع الحادث:

	2010 وفي وقت سابق ألف درهم	*2011 ألف درهم*	*2012 ألف درهم*	*2013 ألف درهم*	*2014 ألف درهم*	*2015 ألف درهم*	*الإجمالي ألف درهم*
المطالبات التجارية (إجمالي)							
في نهاية سنة التقارير المالية		107,299	187,180	403,478	1,148,446	864,515	2,710,918
بعد سنة واحدة		172,083	341,395	618,804	1,344,165		2,476,447
بعد سنتين		199,258	389,420	717,837			1,306,515
بعد ثلاثة سنوات		202,553	394,774				597,327
بعد أربع سنوات		218,291					218,291
التقديرات الحالية للمطالبات المتراكمة		218,291	394,774	717,837	1,344,165	864,515	3,539,582
الدفعات المتراكمة حتى تاريخه		188,841	317,567	426,563	615,677	92,293	1,640,941
الإلتزام المدرج ضمن بيان المركز المالي في 2010 وفي وقت سابق	7,284						7,284
إجمالي الإلتزام المدرج في بيان المركز المالي	7,284	29,450	77,207	291,274	728,488	772,222	1,905,925
المطالبات الشخصية (إجمالي)							
في نهاية سنة التقارير المالية		754,009	863,730	930,511	1,134,084	975,619	4,657,953
بعد سنة واحدة		828,090	903,379	1,003,752	1,307,344		4,042,565
بعد سنتين		834,376	913,182	1,062,435			2,809,993
بعد ثلاثة سنوات		835,782	917,710				1,753,492
بعد أربع سنوات		836,726					836,726
التقديرات الحالية للمطالبات المتراكمة		836,726	917,710	1,062,435	1,307,344	975,619	5,099,834
الدفعات المتراكمة حتى تاريخه		839,431	915,025	1,052,666	1,264,009	565,951	4,637,082
الإلتزام المدرج ضمن بيان المركز المالي	2,531						2,531
إجمالي الإلتزام المدرج في بيان المركز المالي	2,531	(2,705)	2,685	9,769	43,335	409,668	465,283

4. إدارة المخاطر (تتمة)

4.2 مخاطر التأمين (تتمة)

حساسية إكتتاب الأرباح والخسائر
إن الخطر الكامن وراء أي عقد تأمين متفق عليه هو احتمال وقوع الحدث المؤمن عليه وإمكانية توقع مستوى يقين أي مطالبة ناتجة عن ذلك من قبل جهة التأمين. وفقاً لطبيعة عقد التأمين، يكون هذا الخطر في كثير من الأحيان عشوائي ولا يمكن حتى التنبؤ بمبلغ المطالبة المستحقة. لذلك تقوم أدنك بتطبيق مبدأ الاحتمالية في جميع التسعيرات وتكوين المخصصات. على الرغم من هذا المبدأ، يظل خطر أن تتجاوز مدفوعات المطالبات الفعلية القيمة المقدرة لإلتزامات التأمين قائماً نظراً لعدم التيقن من وتيرة أو شدة المطالبات كونها أكبر مما كان مقدراً. في حين تطبيق أدنك لنهج الحافظة لفهم مطالبها المتوقعة، فإن الأحداث التي أدت إلى المطالبات الفعلية تختلف وبالتالي تؤثر على الربحية، إما بشكل إيجابي أو سلبي على أساس سنوي.

يبلغ المستوى العام في الإحتفاظ بالمخاطر لدى الشركة نسبة 48% (2014: 54%) ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى مستويات الإحتفاظ المنخفضة في مجالات التأمين التجاري. وعلى الرغم من مستويات الإحتفاظ المنخفضة هذه على المجالات التجارية، بسبب عدم القدرة على التنبؤ بالأحداث وتقلباتها الشديدة، ترهق الأحداث الكبيرة أداء الشركة على الرغم من نقل المخاطر إلى أطراف أخرى. بالنسبة لمجالات العمل الأخرى، فإنه يتم تغطية الشركة على نحو ملائم من خلال فائض برامج إعادة تأمين الخسائر للوقاية من أي آثار مالية جسيمة.

تركزات مخاطر التأمين
تدخل الشركة، مثل شركات التأمين الأخرى، في سياق الأعمال الاعتيادية في إتفاقيات مع أطراف أخرى لأغراض إعادة التأمين، وذلك بغرض التقليل من التعرضات للمخاطر المالية الناتجة عن مطالبات التأمين الكبرى. تقوم أدنك بإدارة مخاطرها من خلال استراتيجية الإكتتاب الحازمة وإتفاقيات إعادة التأمين المتوافقة مع مخاطرة الشركة ومن خلال التعامل مع المطالبات.

تم وضع حدود الإكتتاب لتقوية معايير اختيار المخاطر المناسبة لنوع المخاطر التي يتم التأمين عليها استناداً على بياناتنا التاريخية وتحليل السوق.

تقوم الشركة، كجزء من استراتيجيتها لتقليل تعرضها لخسائر كبيرة نتيجة عجز شركات إعادة التأمين، بتقييم الوضع المالي لشركات إعادة التأمين، ومراقبة تركزات مخاطر الائتمان الناتجة من المناطق الجغرافية المشابهة، أو الأنشطة أو السمات الإقتصادية المماثلة لشركات إعادة التأمين. لا تعفي عقود إعادة التأمين المتنازل عنها الشركة من إلتزاماتها تجاه حاملي وثائق التأمين. تبقى الشركة مسؤولة تجاه حاملي وثائق التأمين عن الجزء المعاد تأمينه إلى الحد الذي تكون عنده أي شركة إعادة التأمين غير قادرة على الوفاء بالإلتزامات التي تعهدت بها بموجب إتفاقيات إعادة التأمين.

كانت تركزات مخاطر التأمين كما في 31 ديسمبر2015 كما يلي:

	أعمال التأمين التجارية		*أعمال التأمين الشخصية*		*إجمالي التعرضات*	
	إجمالي ألف درهم	*صافي ألف درهم*	*إجمالي ألف درهم*	*صافي ألف درهم*	*إجمالي ألف درهم*	*صافي ألف درهم*
الإمارات العربية المتحدة	725,799,939	59,750,881	124,285,531	61,446,765	850,085,470	121,197,646
دول مجلس التعاون الخليجي	47,209,211	1,184,589	479,401	430,241	47,688,612	1,614,830
أخرى	38,979,402	460,656	9,022,908	8,845,526	48,002,310	9,306,182
	811,988,552	61,396,126	133,787,840	70,722,532	945,776,392	132,118,658

4. إدارة المخاطر (تتمة)

4.2 مخاطر التأمين (تتمة)

تركزات مخاطر التأمين (تتمة)
كانت تركزات مخاطر التأمين كما في 31 ديسمبر 2014 كما يلي:

	أعمال التأمين التجارية		*أعمال التأمين الشخصية*		*إجمالي التعرضات*	
	إجمالي ألف درهم	*صافي ألف درهم*	*إجمالي ألف درهم*	*صافي ألف درهم*	*إجمالي ألف درهم*	*صافي ألف درهم*
الإمارات العربية المتحدة	818,490,881	61,863,723	63,213,867	25,451,790	881,704,748	87,315,513
دول مجلس التعاون الخليجي	61,483,642	2,550,992	52,953,236	42,300,964	114,436,878	44,851,956
أخرى	56,567,762	1,243,691	3,883,332	1,482,153	60,451,094	2,725,844
	936,542,285	65,658,406	120,050,435	69,234,907	1,056,592,720	134,893,313

4.3 المخاطر المالية

إن الشركة معرضة للمخاطر التالية جراء إستخدامها للأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- المخاطر التشغيلية

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول تعرض الشركة لكل من المخاطر المبينة أعلاه ويصف أهداف الشركة وسياساتها والطرق المستخدمة من قبلها في قياس وإدارة المخاطر بالإضافة إلى إدارة الشركة لرأس المال.

مخاطر الائتمان
تتمثل مخاطر الائتمان بمخاطر تسبب أحد أطراف أداة مالية ما في خسارة مالية للطرف الأخر من خلال فشله في الوفاء بإلتزاماته.

تم وضع سياسة لمخاطر الائتمان توضح تقييم وتحديد ما يمثل مخاطر ائتمانية للشركة كما تم وضع سياسات وإجراءات للحد من تعرضات الشركة لمخاطر الائتمان:

	2015 ألف درهم	*2014 ألف درهم*
أقصى تعرض:		
استثمارات بالتكلفة المطفأة	**534,851**	543,076
موجودات عقود إعادة التأمين	**993,320**	886,671
ذمم تجارية مدينة وذمم مدينة أخرى	**673,718**	767,806
الأرصدة البنكية	**667,136**	559,143
الإجمالي	**2,869,025**	2,756,696

تتم متابعة مدى الإلتزام بهذه السياسة ويتم مراجعة التعرضات والانتهاكات بشكل دوري من أجل التعرف على التغيرات في بيئة المخاطر.

4. إدارة المخاطر (تتمة)

4.3 المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)
فيما يتعلق بجميع فئات الموجودات المالية التي تحتفظ بها الشركة، يتمثل أقصى تعرض لمخاطر الائتمان للشركة بالقيمة الدفترية كما هو مبين في البيانات المالية في تاريخ بيان المركز المالي.

يتم إيداع إعادة التأمين لدى شركات إعادة تأمين المعتمدة من قبل الإدارة حيث أنها شركات دولية ذات سمعة جيدة بصورة عامة.

للحد من تعرض الشركة لخسائر جوهرية نتيجة تعسر شركات إعادة التأمين، تقوم الشركة بتقييم الوضع المالي لشركات إعادة التأمين المعنية ومراقبة تركزات مخاطر الائتمان الناتجة عن المناطق الجغرافية أو الأنشطة أو السمات الإقتصادية المماثلة لشركات إعادة التأمين.

إدارة مخاطر الائتمان
اعتمدت الشركة سياسة التعامل فقط مع الأطراف المقابلة ذات الجدارة الائتمانية كوسيلة للتخفيف من مخاطر الخسارة المالية الناجمة عن التأخر في السداد. يتم مراقبة تعرضات الشركة للمخاطر والتصنيفات الائتمانية لأطرافها المقابلة بصفة مستمرة. يتم توزيع القيمة الإجمالية للمعاملات المبرمة بين الأطراف المقابلة المعتمدة. يتم التحكم في المخاطر الائتمانية من خلال الحدود الموضوعة للأطراف المقابلة، والتي يتم مراجعتها واعتمادها من قبل الإدارة سنوياً.

إن مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالأموال السائلة لدى البنوك محدودة حيث أن ا لأطراف المقابلة تتمتع بتصنيف ائتماني عالي وفقاً للتصنيف الذي تم من قبل وكالات تصنيف ائتمانية عالمية أو بنوك محلية ذات سمعة حسنة يتم مراقبتها عن كثب من قبل الجهة التنظيمية.

تمثل القيمة الدفترية للموجودات المالية المدرجة في البيانات المالية، والتي تكون صافي خسائر الإنخفاض في القيمة أقصى تعرض للشركة لمخاطر الائتمان لهذه الذمم المدينة والأموال السائلة.

تقوم الإدارة بتاريخ كل تقارير مالية بتقييم الجدارة الائتمانية لشركات إعادة التأمين وتحديث استراتيجية شراء إعادة التأمين، والتأكد من المخصصات المناسبة للإنخفاض في القيمة، إذا لزم الأمر.

مخاطر السيولة
مخاطر السيولة هي مخاطر مواجهة الشركة صعوبة في الوفاء بإلتزاماتها المتعلقة بالمطلوبات المالية.

تتم مراقبة متطلبات السيولة بصورة يومية وتقوم الإدارة بالتأكد من توفر أموال كافية للوفاء بإلتزاماتها عند إستحقاقها.

إدارة مخاطر السيولة
تقع مسؤولية إدارة مخاطر السيولة على عاتق مجلس الإدارة الذي قام بوضع إطار عمل مناسب لإدارة مخاطر السيولة فيما يتعلق بالتمويل القصير والمتوسط وطويل الأجل ومتطلبات إدارة السيولة لدى الشركة. تقوم الشركة بإدارة مخاطر السيولة عن طريق الإحتفاظ بإحتياطات كافية من خلال المراقبة المستمرة وتوقع التدفقات النقدية الفعلية ومطابقة بيانات الإستحقاق للموجودات والمطلوبات المالية.

يلخص الجدول التالي تفاصيل المطلوبات المالية لدى الشركة من خلال بيان الإستحقاق للموجودات والمطلوبات المالية لدى الشركة بناءً على الإتفاقيات التعاقدية للسداد. تم تحديد الإستحقاقات التعاقدية للمطلوبات المالية بناءً على الفترة المتبقية في تاريخ التقارير المالية إلى تاريخ الإستحقاق التعاقدي. يتم مراقبة بيان الإستحقاق من قبل الإدارة لضمان الإحتفاظ بالسيولة الكافية.

4. إدارة المخاطر (تتمة)

4.3 المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)
إدارة مخاطر السيولة (تتمة)

	القيمة الدفترية ألف درهم	التدفقات النقدية التعاقدية الخارجة: حتى 180 يوم ألف درهم	من 181 إلى 365 يوم ألف درهم
المطلوبات المالية في 31 ديسمبر 2015			
مطلوبات عقود التأمين	**2,371,208**	**-**	**(2,371,208)**
الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى	**680,911**	**(680,911)**	**-**
الإجمالي	**3,052,119**	**(680,911)**	**(2,371,208)**
المطلوبات المالية في 31 ديسمبر 2014			
مطلوبات عقود التأمين	1,887,670	-	(1,887,670)
قروض من مؤسسة مالية	20,777	-	(20,777)
الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الاخرى	563,348	(563,348)	-
الإجمالي	2,471,795	(563,348)	(1,908,447)

إن قائمة إستحقاق الموجودات المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2015 و 31 ديسمبر 2014 هي كما يلي:

	المتداولة ألف درهم	غير المتداولة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
31 ديسمبر 2015			
الأرصدة البنكية والنقد	**667,205**	**-**	**667,205**
الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى	**768,829**	**-**	**768,829**
موجودات عقود إعادة التأمين	**2,013,310**	**-**	**2,013,310**
الاستثمارات	**967,918**	**324,269**	**1,292,187**
الاستثمارات في الممتلكات	**-**	**782,236**	**782,236**
الممتلكات والمعدات	**-**	**80,010**	**80,010**
	4,417,262	**1,186,515**	**5,603,777**
31 ديسمبر 2014			
الأرصدة البنكية والنقد	559,230	-	559,230
الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى	897,199	-	897,199
موجودات عقود إعادة التأمين	1,847,279	-	1,847,279
الاستثمارات	1,090,980	299,446	1,390,426
الاستثمارات في الممتلكات	-	781,102	781,102
الممتلكات والمعدات	-	80,580	80,580
	4,394,688	1,161,128	5,555,816

باستثناء مكافآت نهاية الخدمة البالغة 27,050 ألف درهم (2014: 25,646 ألف درهم)، تتوقع الشركة إستحقاق مطلوباتها بقيمة 4,335,511 ألف درهم (2014: 3,895,701 ألف درهم) في أقل من اثني عشر شهراً من تاريخ بيان المركز المالي.

4. إدارة المخاطر (تتمة)

4.3 المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر السوق
تتمثل مخاطر السوق بالمخاطر التي قد تنتج عن تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق، سواء كانت تلك التغيرات نتيجة لعوامل متعلقة بالأوراق المالية الفردية أو مُصدرها أو عوامل أخرى تؤثر على كافة الأوراق المالية المتداولة في السوق. تقوم الشركة بالحد من مخاطر السوق من خلال الإحتفاظ بمحفظة متنوعة ومن خلال مراقبة تطورات الأسواق المحلية للأوراق المالية بصورة مستمرة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الشركة بمراقبة العوامل الرئيسية التي تؤثر على تحركات السوق بشكل فعال، ويشمل ذلك إجراء تحليل للأداء المالي والتشغيلي للشركات المستثمر فيها والممتلكات.

إدارة مخاطر السوق
تقوم الشركة بفصل تعرضها لمخاطر السوق من المحافظ التجارية وغير التجارية. تشتمل المحافظ التجارية على الأوضاع الناشئة عن تحركات السوق والمواقف المتخذة بشأن الملكية، جنباً إلى جنب مع الموجودات والمطلوبات المالية التي يتم إدارتها على أساس القيمة العادلة.

تقوم الشركة بالحد من مخاطر السوق من خلال الإحتفاظ بمحفظة متنوعة والمراقبة المستمرة لتطورات السوق. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الشركة بمراقبة العوامل الرئيسية التي تؤثر على الأسهم وحركات السوق، بما في ذلك تحليل الأداء التشغيلي والمالي للشركات المستثمر فيها والممتلكات.

مخاطر معدلات الفائدة
تنشأ مخاطر معدلات الفائدة من الأدوات المالية التي تحمل فائدة وتعكس إمكانية التأثير السلبي للتغيرات في معدلات الفائدة على قيمة الأدوات المالية والإيرادات ذات الصلة. تقوم الشركة بإدارة هذه المخاطر بشكل أساسي من خلال مراقبة فجوات معدلات الفائدة عن طريق مطابقة بيان إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات.

يتم إعادة تسعير جزء كبير من موجودات ومطلوبات الشركة خلال سنة واحدة. وبالتالي، فإن مخاطر معدلات الفائدة محدودة عند هذا الحد.

إن معدل الفائدة الفعلية لأداة نقدية مالية هو معدل تنتج عنه القيمة الدفترية لهذه الأداة، عندما يستخدم في إحتساب القيمة الحالية. إن المعدل هو معدل الفائدة الفعلي الأصلي لأداة ذات معدل ثابت مدرجة بالتكلفة المطفأة وسعر السوق الحالي لأداة متذبذبة أو لأداة مدرجة بالقيمة العادلة.

في تاريخ بيان المركز المالي، في حال أن معدلات الفائدة أعلى/أقل بمقدار 1% (100 نقطة أساس) مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة، فإن ذلك كان سيؤدي إلى زيادة/نقص في صافي خسارة الشركة بمقدار 6,671 ألف درهم (2014: 5,384 ألف درهم).

مخاطر العملات
مخاطر العملات الأجنبية هي المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية نظراً للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وتنشأ من الأدوات المالية بالعملات الأجنبية. إن العملة الوظيفية للشركة هي الدرهم الإماراتي.

لدى الشركة تعرضات جوهرية مرتبطة بالدولار الأمريكي. بسبب ثبوت أسعار صرف الدرهم الإماراتي مقابل الدولار الأمريكي منذ نوفمبر 1980 فبالتالي إن تعرض الشركة لمخاطر العملات الأجنبية يقتصر على هذا الحد.

مخاطر أسعار الأسهم
تنشأ مخاطر أسعار الأسهم من التغير في القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم. تقوم الشركة بإدارة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات في ضوء التوزيع الجغرافي وتركزات مجال العمل.

في تاريخ بيان المركز المالي، إذا كانت أسعار الأسهم بمقدار 10% أعلى/أقل وفقاً للافتراضات المذكورة أدناه مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

للاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

زيادة/إنخفاض الخسارة بمقدار 17,937 ألف درهم (2014: 17,436 ألف درهم)

للاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

ستزيد / تنقص التغيرات في إحتياطات إعادة تقييم الأسهم بمقدار 57,796 ألف درهم (2014: 67,300 ألف درهم) نتيجة للتغيرات في القيمة العادلة للأسهم المدرجة.

4. إدارة المخاطر (تتمة)

4.3 المخاطر المالية (تتمة)

المخاطر التشغيلية
إن المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر المباشرة أو غير المباشرة التي قد تنتج عن أسباب متنوعة مرتبطة بعمليات الشركة والأخطاء البشرية والتكنولوجيا والبنية التحتية وعوامل خارجية أخرى بخلاف مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة مثل تلك التي تنتج عن المتطلبات القانونية والتنظيمية ومعايير السلوك التجاري المتعارف عليها بشكل عام. تنتج المخاطر التشغيلية عن كافة عمليات الشركة.

إن هدف الشركة هو إدارة المخاطر التشغيلية لتحقيق توازن بين تجنب الخسائر المالية والإضرار بسمعة الشركة مع فعالية التكلفة الإجمالية بالإضافة إلى تجنب الإجراءات الرقابية التي تقيد المبادرة والابتكار.

يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤوليات الإشراف على إدارة المخاطر التشغيلية في الشركة. وتمارس هذه المسؤوليات من خلال لجنة إدارة المخاطر مع الإطار الموضوع للسياسات والإجراءات لتحديد وتقييم ومراقبة وإدارة المخاطر والتحكم فيها وتقديم تقرير بشأن هذه المخاطر. تقوم لجنة إدارة المخاطر بتطبيق سياسات وإجراءات داخلية واضحة للحد من احتمال وقوع أي خسائر تشغيلية. حيثما كان ذلك مناسباً، يتم الحد من المخاطر من خلال التأمين. كما يوفر هذا الإطار الترابط مع فئات المخاطر الأخرى.

يتم دعم الإلتزام بالسياسات والإجراءات من خلال المراجعة الدورية التي يتعهد بها قسم التدقيق والإلتزام. كما يتم مناقشة نتائج أعمال المراجعة مع إدارة وحدات الأعمال ذات الصلة، مع تقديم تقرير بذلك إلى لجنة التدقيق والإدارة العليا للشركة.

4.4 إدارة مخاطر رأس المال

إن أهداف الشركة عند إدارة رأس المال هي الامتثال لمتطلبات رأس المال لشركات التأمين المطلوبة بموجب القانون الإتحادي رقم (6) لسنة 2007 م بشأن إنشاء هيئة التأمين وتنظيم أعمالها.

في الإمارات العربية المتحدة، يحدد قانون التأمين المحلي أدنى مبلغ لرأس المال ونوع رأس المال الذي يجب أن تحتفظ به الشركة بالإضافة إلى مطلوبات عقود التأمين. يجب الحفاظ على الحد الأدنى لرأس المال المطلوب (الوارد في الجدول أدناه) في جميع الأوقات على مدار السنة.

في 28 ديسمبر 2014، أصدرت هيئة التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة (الإمارات العربية المتحدة) التعليمات المالية لشركات التأمين وتم لاحقاً نشرها في الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة في العدد رقم 575 بتاريخ 28 يناير 2015 ودخلت حيز التنفيذ في 29 يناير 2015. تخضع الشركة للوائح ملاءة التأمين المحلية والتي يجب أن تلتزم بها خلال السنة. وقد أدرجت الشركة في سياساتها وإجراءاتها الاختبارات اللازمة لضمان الامتثال المستمر والتام مع هذه التعليمات. تسمح هيئة التأمين بفترة محاذاة تصل إلى ثلاث سنوات لتمتثل شركات التأمين للتعليمات.

وفقاً للقانون الإتحادي رقم (6) لسنة 2007 بشأن إنشاء هيئة التأمين وتنظيم أعمالها، يبقى أدنى متطلبات رأس المال بمبلغ 100 مليون درهم لشركات التأمين.

يلخص الجدول أدناه أدنى رأس مال تنظيمي مدفوع للشركة وإجمالي رأس المال المدفوع المحتفظ به.

	2015 ***ألف درهم***	*2014* *ألف درهم*
إجمالي رأس المال المحتفظ به	**375,000**	375,000
الحد الأدنى لرأس المال النظامي	**100,000**	100,000

5. إستخدام التقديرات والقرارات

القرارات
قامت الإدارة في إطار عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة بوضع القرارات التالية بعيداً عن التقديرات التي لها أكبر تأثير جوهري على المبالغ المدرجة في البيانات المالية .

تصنيف عقود التأمين
يتم تصنيف العقود كعقود تأمين عندما يتم بموجبها تحويل مخاطر التأمين الهامة من حامل عقد التأمين إلى الشركة. تم مناقشة مزيد من التفاصيل حول السياسة المحاسبية للشركة لتصنيف التأمين في إيضاح 2.3. هناك عدد من العقود التي تم بيعها والتي تقوم الشركة بموجبها بوضع أحكام حول مستوى مخاطر التأمين التي تم تحويلها. يتم تقييم مستوى مخاطر التأمين من خلال الأخذ بالإعتبار إمكانية وجود عمليات ذات طبيعة تجارية تكون الشركة ملتزمة فيها بدفع تعويضات إضافية كبيرة. تتمثل هذه التعويضات بتلك التي تزيد عن المبالغ مستحقة الدفع فيما لو لم يقع الحدث المؤمن عليه. تشتمل هذه المبالغ الإضافية على إلتزام التعويضات وتكاليف التقييم ولا تتضمن خسائر القدرة على تحميل نفقات الخدمات المستقبلية على المتعاقد.

تصنيف الاستثمارات
تحدد الإدارة عند الاستحواذ على الأوراق المالية إذا ما كان يجب تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة. عند تحديد ما إذا أن الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة، قامت الإدارة بالأخذ بالإعتبار المعايير المفصلة لتحديد هذا التصنيف كما هو منصوص عليه في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية. إن الإدارة على رضا تام من أن تصنيف استثماراتها في الأوراق المالية مناسب.

القيمة العادلة للأدوات المالية
في حال لم يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي من الأسواق النشطة، يتم تحديد القيمة العادلة بإستخدام نماذج تقييم أخرى بما فيها نموذج التدفقات النقدية المخصومة. إن المدخلات لهذه النماذج يتم أخذها من أسواق ملحوظة إن أمكن ذلك. في حال لم يكن ذلك ممكناً، يتم إتخاذ قرارات للوصول إلى القيمة العادلة. تتضمن هذه القرارات إعتبارات للمدخلات مثل مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان والتقلبات. إن التغيرات في هذه العوامل قد تؤثر على القيم العادلة المدرجة للأدوات المالية.

التقديرات غير المؤكدة
إن الافتراضات الأساسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات الرئيسية غير المؤكدة كما في تاريخ بيان المركز المالي، والتي لها مخاطر جوهرية تؤدي إلى تعديلات مادية في القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية التالية، هي كما يلي:

مخصص إحتياطي الأقساط الغير مكتسبة و مخصص المخاطر الغير منتهية
تشمل إحتياطات الأقساط الغير مكتسبة إحتياطي عجز الأقساط والمخاطر الغير منتهية والتي تم تقديرها بإستخدام مجموعة من تقنيات توقعات المطالب الاكتوارية المعيارية، بناءً على بيانات تجريبية وافتراضات حالية التي قد تتضمن هامش الانحراف الحسابي العكسي. بلغت القيمة المدرجة كما في تاريخ بيان المركز المالي لمخصص الأقساط الغير مكتسبة وإحتياطي مخصص عجز الأقساط (صافي موجودات إعادة التأمين ذات الصلة) ما قيمته 481.3 مليون درهم (2014: 668.2 مليون درهم).

مخصص للمطالبات المتكبدة ولكن غير مدرجة
يتم إجراء التقديرات للتكلفة النهائية المتوقعة للمطالبات المتكبدة ولكن غير مدرجة بعد بتاريخ التقارير المالية بإستخدام مجموعة من تقنيات توقعات المطالب الاكتوارية المعيارية، بناءً على بيانات تجريبية وافتراضات حالية قد تتضمن هامش للانحراف الحسابي العكسي. بلغت القيمة المدرجة كما في تاريخ بيان المركز المالي للمطالبات المتكبدة ولكن غير مدرجة (صافي ذمم إعادة التأمين المدينة) ما قيمته 312 مليون درهم (2014: 268 مليون درهم).

إيضاحات حول البيانات المالية
31 ديسمبر 2015

5. إستخدام التقديرات والقرارات (تتمة)

التقديرات غير المؤكدة (تتمة)
مخصص المطالبات القائمة
يشمل مخصص المطالبات القائمة مخصص إحتياطيات ومصاريف الخسارة المعدلة المخصصة ومصاريف الخسارة المعدلة الغير مخصصة. تقوم الإدارة بإتخاذ قرارات جوهرية لتقدير المبالغ المستحقة لأصحاب عقود التأمين الناتجة عن مطالبات تتعلق بهذه العقود. يتم إعداد هذه التقديرات بناءً على عدد من الافتراضات الجوهرية حول عوامل متعددة متعلقة بدرجة متنوعة ومحتملة وجوهرية من القرارات والشكوك وبناءً عليه فإن النتائج الفعلية قد تختلف عن تقديرات الإدارة مما يؤدي إلى تغييرات مستقبلية في الإلتزامات المقدرة. تقوم الإدارة بتقدير مطالباتها بناءً على الخبرات السابقة و/ أو تقارير مقيمي الخسائر. أما المطالبات التي تتطلب قرارات قضائية أو تحكيمية فيتم تقديرها كل على حدة. يقوم مقيمي الخسائر المستقلين بالعمل مع استشاري الشركة القانوني الداخلي عادةً بتقدير هذه المطالبات. تم تقدير مخصص إحتياطيات مصاريف الخسارة المعدلة المخصصة ومصاريف الخسارة المعدلة الغير مخصصة بإستخدام مجموعة من تقنيات توقعات المطالب الاكتوارية المعيارية بناءً على بيانات تجريبية وافتراضات حالية قد تتضمن هامش الانحراف الحسابي العكسي. بلغت القيمة الدفترية لمخصص المطالبات القائمة كما في تاريخ بيان المركز المالي (صافي ذمم إعادة التأمين المدينة ذات الصلة) 675.9 مليون درهم (2014: 442 مليون درهم).

المطلوبات الطارئة
تقوم الشركة نظراً لطبيعة عملياتها، بالدخول في دعاوى قضائية تنشأ في سياق الأعمال الاعتيادية. يرتكز مخصص المطلوبات الطارئة الناشئة عن التقاضي على احتمالية تدفق الموارد الإقتصادية الخارجة ومدى تقدير هذه التدفقات الخارجة بشكل موثوق. تخضع هذه الأمور لكثير من الشكوك ولا يمكن توقع نتائج الأمور الفردية بتأكيدات معقولة. قامت الشركة بعمل مخصص بقيمة 58 مليون درهم (2014: 44.6 مليون درهم) فيما يتعلق بالمطالبات التي تتطلب قرارات قضائية أو تحكيمية.

إعادة التأمين
إن الشركة معرضة للنزاعات وإمكانية عدم الوفاء بالإلتزامات مع شركات إعادة التأمين. تقوم الشركة وعلى نحو شهري بمراقبة مستجدات هذه النزاعات وقوة شركات إعادة التأمين خاصتها.

إنخفاض قيمة ذمم التأمين المدينة
يتم تقدير المبلغ القابل للتحصيل فيما يتعلق بذمم التأمين المدينة عندما يصبح من غير المحتمل تحصيل المبلغ بالكامل. لتحديد ما إذا كانت ذمم التأمين المدينة قد تعرضت لإنخفاض في القيمة، يتطلب ذلك قيام الشركة بتقييم الوضع الائتماني والسيولة لحاملي وثائق التأمين وشركات التأمين وشركات إعادة التأمين، ومعدلات الإسترداد التاريخية، بما في ذلك التحقيقات المفصلة التي تمت خلال 2015 وردود الأفعال الواردة من الدائرة القانونية. يتم إدراج الفروق بين المبالغ المقدر تحصيلها والقيمة الدفترية كمصاريف ضمن الأرباح والخسائر. سوف يتم إدراج أي فروق بين المبالغ الفعلية المحصلة في الفترات المستقبلية والمبالغ المتوقعة ضمن الأرباح والخسائر في وقت التحصيل. بلغ المخصص المرصود للديون المشكوك في تحصيلها من ذمم التأمين المدينة كما في 31 ديسمبر 2015 ما قيمته 124,608 ألف درهم (2014: 112,693 ألف درهم).

إنخفاض قيمة الاستثمارات بالتكلفة المطفأة
تقوم الشركة بصورة مستمرة بتقدير إنخفاض قيمة الاستثمارات المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة، كما تقوم بمراجعة شاملة بصورة ربع سنوية لتقييم ما إذا كان من الضروري إدراج تكاليف إنخفاض القيمة ضمن بيان الدخل. على وجه الخصوص، يتطلب الأمر قيام الإدارة بوضع الأحكام الهامة لتقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى تكاليف الإنخفاض في القيمة المطلوبة. تقوم الإدارة عند تقدير هذه التدفقات النقدية بوضع أحكام حول الوضع المالي للأطراف المقابلة والطرق الأخرى للتسوية وصافي القيمة الممكن تحقيقها لأي ضمانات مترافقة. ترتكز هذه التقديرات على الافتراضات حول العديد من العوامل التي تنطوي على درجات متفاوتة من الأحكام وعدم اليقين، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغيرات مستقبلية في تكاليف إنخفاض القيمة.

5. إستخدام التقديرات والقرارات (تتمة)

التقديرات غير المؤكدة (تتمة)

تقدير القيمة العادلة للاستثمارات في ممتلكات

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في الممتلكات من قبل مستشاري تقييم عقارات مستقلين بناءً على طريقة المقارنة للتقييم أو بإستخدام طريقة تقييم أخرى. وفقاً لطريقة المقارنة للتقييم، يتم تحديد القيمة العادلة بالأخذ بالإعتبار الأسعار الحديثة لممتلكات مماثلة في نفس الموقع وذات ظروف مماثلة، مع إجراء تعديلات لعكس أي تغييرات في طبيعة أو موقع أو الظروف الإقتصادية منذ تاريخ المعاملات التي حدثت بهذه الأسعار.

تعتمد هذه التقييمات على بعض الافتراضات، والتي تخضع لعوامل عدم اليقين وقد تختلف جوهرياً عن القيم الفعلية المحققة. إن التغير في القيمة العادلة المدرجة في بيان الدخل للسنة هو نقص بمبلغ 709 ألف درهم (2014: لا شيء) .

تقييم الأسهم الخاصة

يعتمد تقييم استثمارات الأسهم الخاصة على صافي قيمة الأصل التي تم تحديدها من قبل مدراء أموال خارجيين.

6. القيم العادلة للأدوات المالية

تتطلب بعض الإفصاحات والسياسات المحاسبية للسوق قياس القيم العادلة لكل من الموجودات والمطلوبات المالية وغير المالية.

يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 إطار عمل واحد لقياس القيمة العادلة وإدراج الإفصاحات بكيفية قياس القيمة العادلة عندما تتطلب أو تجيز المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى هذه القياسات. إن هذا المعيار يضع تعريف موحد للقيمة العادلة على أنها المبلغ الذي كان ليتم استلامه مقابل بيع أحد الموجودات أو دفعه لتسوية إلتزام ما من خلال معاملة منتظمة بين مساهمي السوق في تاريخ القياس. يحل هذا المعيار ويوسع نطاق متطلبات الإفصاح حول قياسات القيمة العادلة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى، بما في ذلك المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7.

وفقاً لأحكام الانتقال للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 ، قامت الشركة بتطبيق توجيهات جديدة لقياس القيمة العادلة بأثر رجعي. لم يكن للتغيرات تأثيراً جوهرياً على قياسات موجودات ومطلوبات الشركة.

تقوم الإدارة بصورة دورية بمراجعة المدخلات الهامة غير القابلة للملاحظة وتعديلات التقييم. في حالة إستخدام معلومات من طرف ثالث، مثل عروض أسعار الوسطاء أو خدمات التسعير، لقياس القيم العادلة فإن الإدارة تقوم بتقييم الدليل الذي تم الحصول عليه من أطراف ثالثة لدعم الاستنتاج بأن هذه التقييمات تستوفي متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بما في ذلك المستوى الذي يجب تصنيف هذه التقييمات به في تراتبية القيمة العادلة.

عند قياس القيمة العادلة لأصل ما أو لإلتزام ما، تستخدم الشركة معطيات سوقية ملحوظة بأكبر قدر ممكن. يتم تصنيف القيم العادلة ضمن المستويات المختلفة في هيكل القيمة العادلة بناءً على المدخلات المستخدمة في تقنيات التقييم.

في حالة أن يكون من المحتمل تصنيف المعطيات المستخدمة في قياس القيمة العادلة لأحد الموجودات أو المطلوبات في مستوى مختلف في هيكل القيمة العادلة، عندئذٍ يتم تصنيف قياس القيمة العادلة بالكامل في نفس هيكلة القيمة العادلة على أنه أقل مستوى ذو أهمية بالنسبة للقياس بشكل كامل.

تقوم الشركة بإدراج التحولات بين مستويات هيكل القيمة العادلة في نهاية فترة التقارير المالية التي يحدث التغيير خلالها.

موجودات مقاسة بالقيمة العادلة – هيكل القيمة العادلة

يبين الجدول أدناه تحليل للموجودات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة في نهاية فترة التقارير المالية، من خلال مستوى هيكل القيمة العادلة، والذي يتم في إطاره تصنيف قياس القيمة العادلة:

6. القيم العادلة للأدوات المالية (تتمة)

موجودات مقاسة بالقيمة العادلة – هيكل القيمة العادلة (تتمة)

	المستوى 1 ألف درهم	المستوى 2 ألف درهم	المستوى 3 ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
في 31 ديسمبر 2015				
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**2,177**	**-**	**177,195**	**179,372**
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**430,891**	**-**	**147,073**	**577,964**
	433,068	**-**	**324,268**	**757,336**
في 31 ديسمبر 2014				
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	18,294	-	156,061	174,355
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	529,610	-	143,385	672,995
	547,904	-	299,446	847,350

القيمة العادلة للأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

باستثناء ما هو مبين بالجدول أدناه، ترى الإدارة أن القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في البيانات المالية تقارب قيمها العادلة.

	القيمة الدفترية ألف درهم	القيمة العادلة ألف درهم
31 ديسمبر 2015		
استثمارات بالتكلفة المطفأة	**534,851**	**541,643**
31 ديسمبر 2014		
استثمارات بالتكلفة المطفأة	543,076	562,596

كانت الحركة في المستوى الثالث للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر و استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما يلي:

	2015 ***ألف درهم***	*2014* *ألف درهم*
الرصيد كما في 1 يناير	**299,446**	195,858
(خسائر) أرباح من التغير في القيمة العادلة للاستثمارات	**(28)**	8,701
إضافات	**72,844**	109,319
إستبعادات	**(47,994)**	(14,432)
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**324,268**	299,446

خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2015 و2014، لم تكن هنالك تحويلات بين المستوى الأول والثاني.

7. الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى

	2015 ألف درهم	2014 ألف درهم
الذمم التجارية المدينة	**698,365**	859,064
ناقصاً: مخصص إنخفاض قيمة الذمم المدينة	**(124,608)**	(112,693)
صافي الذمم التجارية المدينة	**573,757**	746,371
مصاريف عمولات مؤجلة	**70,619**	98,158
فائدة مدينة	**11,754**	7,481
إيرادات إيجار مدينة	**83,183**	7,947
مبالغ مدفوعة مقدماً	**23,777**	30,540
ذمم مدينة أخرى	**5,739**	6,702
	768,829	897,199

يبلغ متوسط فترة الائتمان على بيع الخدمات 120 يوماً. لا يتم تحميل فوائد على الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى. يتم تكوين مخصص للذمم التجارية المدينة بعد الأخذ بالإعتبار المطالبات الدائنة إلى حاملي وثائق التأمين (يتم تكوين مخصص للمدينين بناءً على صافي تعرض الشركة).

قبل قبول أي عميل جديد، تقوم الشركة بتقييم الجدارة الائتمانية المحتملة للعميل وتقوم بتحديد الحدود الائتمانية لكل عميل. عند تحديد مدى قابلية إسترداد الذمم التجارية المدينة، تأخذ الشركة بالإعتبار أي تغير في السمة الائتمانية للذمم التجارية المدينة إعتباراً من التاريخ الذي قدمت فيه الائتمان مبدئياً حتى تاريخ التقارير المالية.

إن للذمم التجارية المنخفضة القيمة البالغة 326,124 ألف درهم (2014: 332,883 ألف درهم) مخصص بقيمة 124,608 ألف درهم (2014: 112,693 ألف درهم) تم إدراجه مقابلها.

كما في 31 ديسمبر، كان تحليل أعمار الذمم التجارية المدينة الغير منخفضة القيمة والمبالغ المستحقة من أطراف ذات علاقة كما يلي:

	الإجمالي *ألف درهم*	*غير مستحقة الدفع وغير منخفضة القيمة* *ألف درهم*	*مستحقة الدفع ولكن غير منخفضة القيمة* *121 - 365 يوماً* *ألف درهم*	*أكثر من 365 يوماً* *ألف درهم*
31 ديسمبر 2015				
ذمم تجارية مدينة	**372,241**	**332,896**	**36,931**	**2,414**
31 ديسمبر 2014				
ذمم تجارية مدينة	526,181	491,369	33,854	958

من المتوقع إسترداد الذمم المدينة غير منخفضة القيمة بالكامل على أساس التجربة السابقة. ليس من عادة الشركة الحصول على ضمانات للذمم المدينة وبالتالي فإن الغالبية العظمى منها غير مضمونة.

7. الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى (تتمة)

كانت الحركة في مخصص الإنخفاض في قيمة الذمم التجارية المدينة كما يلي:

	2015 ألف درهم	2014 ألف درهم
في 1 يناير	**112,693**	97,071
المحمل للسنة	**11,915**	16,214
مبالغ مشطوبة	**-**	(592)
في 31 ديسمبر	**124,608**	112,693

8. مطلوبات عقود التأمين وموجودات عقود إعادة التأمين

	2015 ألف درهم	2014 ألف درهم
مطلوبات عقود التأمين		
مطالبات قائمة (i)	**1,669,208**	1,328,687
مطالبات متكبدة ولكن غير مدرجة	**702,000**	558,983
إحتياطي الأقساط غير المكتسبة (ii)	**1,111,494**	1,338,445
	3,482,702	3,226,115
موجودات عقود إعادة التأمين		
مطالبات قائمة	**993,320**	886,671
مطالبات متكبدة ولكن غير مدرجة	**389,800**	290,400
إحتياطي أقساط غير مكتسبة	**630,190**	670,208
	2,013,310	1,847,279
مطلوبات التأمين - صافي		
مطالبات قائمة (i)	**675,888**	442,016
مطالبات متكبدة ولكن غير مدرجة	**312,200**	268,583
إحتياطي أقساط غير مكتسبة (ii)	**481,304**	668,237
	1,469,392	1,378,836

(i) تشمل المطالبات القائمة إحتياطي مصاريف الخسارة المعدلة ومصاريف الخسارة المعدلة الغير مخصصة بقيمة 10,795 ألف درهم (2014: لا شيء)

(ii) يشمل إحتياطي الأقساط غير المكتسبة:

(أ) إحتياطي عجز الأقساط بإجمالي 41,050 ألف درهم (2014: 153,519 ألف درهم) وصافي 55,050 ألف درهم (2014: 43,053 ألف درهم)
(ب) إحتياطي المخاطر الغير منتهية إجمالي 103,481 ألف درهم (2014: لا شيء) وصافي 31,513 ألف درهم (2014: لا شيء)

8. مطلوبات عقود التأمين وموجودات عقود إعادة التأمين (تتمة)

التقييم الاكتواري للإحتياطي المتكبد ولكن غير مدرج والخسارة المعدلة المخصصة و الخسارة المعدلة الغير مخصصة وإحتياطي عجز الأقساط وإحتياطي المخاطر الغير منتهية والافتراضات ذات الصلة

يتم إحتساب الإحتياطي المتكبد ولكن غير مدرج مع الإحتياطيات المتكبدة ولكن غير مدرجة بشكل كافٍ وإحتياطي مصاريف الخسارة المعدلة المخصصة والغير مخصصة من قبل خبراء اكتواريين داخليين و/ أو خارجيين بإستخدام مجموعة مختارة من الطرق الاكتوارية. إن التحليل مجزأ على حسب خط العمل لتوفير ما يكفي من بيانات ذات مصداقية ومتجانسة للمطالبات ويتم إستخدام (مجموعة) مختلفة من الطرق تأخذ في الإعتبار مختلف اتجاهات تطور المطالبة لكل خط عمل. يتم إحتساب الإحتياطي المتكبد ولكن غير مدرج والإحتياطي المتكبد ولكن غير مدرج بشكل كافي وإحتياطي الخسارة المعدلة المخصصة والخسارة المعدلة الغير مخصصة بشكل كافٍ بإجمالي وصافي إعادة التأمين بإستخدام بيانات إعادة التأمين الفعلية لضمان أن ينعكس التأثير الصحيح من إعادة التأمين في الإحتياطيات.

يتم إحتساب إحتياطي عجز الأقساط وإحتياطي المخاطر الغير منتهية من قبل خبراء اكتواريين داخليين و / أو خارجيين بإستخدام مجموعة مختارة من الطرق الاكتوارية على خطوط العمل هذه حيث أن الأقساط غير المكتسبة ليست كافية لتغطية الإلتزامات والمطالبات والعمولات والمصاريف المستقبلية المتوقعة. يقوم الاكتواريون بتحليل الخسائر المتوقعة على السياسات سارية المفعول بشكل منفصل لكل من خطوط العمل هذه بإستخدام مجموعة من الطرق الاكتوارية. تم إستخدام دفعات العمولات الفعلية والمصاريف المتوقعة على المحفظة سارية المفعول لحساب إحتياطي عجز الأقساط. يشمل عجز الأقساط كذلك إعتبارات تكلفة رأس المال أو أرباح الاقتراض. يتم الإحتفاظ بإحتياطي المخاطر الغير منتهية الاضافية لخطوط الأعمال عندما لا تكون المخاطر متقاربة خلال فترة البوليصة.

كانت الحركة في مطلوبات عقود التأمين وموجودات عقود إعادة التأمين خلال السنة كما يلي:

	31 ديسمبر 2015			*31 ديسمبر 2014*		
	الإجمالي ألف درهم	***إعادة التأمين ألف درهم***	***الصافي ألف درهم***	*الإجمالي ألف درهم*	*إعادة التأمين ألف درهم*	*الصافي ألف درهم*
المطالبات						
المطالبات القائمة	**1,328,687**	**886,671**	**442,016**	614,387	394,406	219,981
المطالبات المتكبدة ولم يتم إدراجها	**558,983**	**290,400**	**268,583**	116,348	43,034	73,314
الإجمالي في 1 يناير	**1,887,670**	**1,177,071**	**710,599**	730,735	437,440	293,295
المطالبات التي تم تسويتها	**(1,879,725)**	**(721,969)**	**(1,157,756)**	(1,549,624)	(404,189)	(1,145,435)
الزيادة في المطلوبات	**2,363,263**	**928,018**	**1,435,245**	2,706,559	1,143,820	1,562,739
الإجمالي في 31 ديسمبر	**2,371,208**	**1,383,120**	**988,088**	1,887,670	1,177,071	710,599
المطالبات القائمة	**1,669,208**	**993,320**	**675,888**	1,328,687	886,671	442,016
المطالبات المتكبدة ولم يتم إدراجها	**702,000**	**389,800**	**312,200**	558,983	290,400	268,583
الإجمالي في 31 ديسمبر	**2,371,208**	**1,383,120**	**988,088**	1,887,670	1,177,071	710,599
الأقساط غير المكتسبة						
الإجمالي في 1 يناير	**1,338,445**	**670,208**	**668,237**	1,237,347	518,915	718,432
الزيادة خلال السنة	**1,111,494**	**630,190**	**481,304**	1,338,445	670,208	668,237
المحرر خلال السنة	**(1,338,445)**	**(670,208)**	**(668,237)**	(1,237,347)	(518,915)	(718,432)
صافي الزيادة خلال السنة	**(226,951)**	**(40,018)**	**(186,933)**	101,098	151,293	(50,195)
الإجمالي في 31 ديسمبر	**1,111,494**	**630,190**	**481,304**	1,338,445	670,208	668,237
إجمالي المجموع	**3,482,702**	**2,013,310**	**1,469,392**	3,226,115	1,847,279	1,378,836

9. الوديعة النظامية

وفقاً لمتطلبات القانون الإتحادي رقم (6) لسنة 2007 بشأن إنشاء هيئة التأمين وتنظيم أعمالها، تحتفظ الشركة بوديعة مصرفية بقيمة 10,000,000 درهم (2014: 10,000,000 درهم) والتي لا يمكن إستخدامها دون موافقة رئيس مجلس إدارة هيئة التأمين.

10. الاستثمارات

	2015 ألف درهم	*2014 ألف درهم*
الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**577,964**	672,995
استثمارات بالتكلفة المطفأة	**534,851**	543,076
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**179,372**	174,355
	1,292,187	1,390,426
الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
القيمة العادلة في 1 يناير	**672,995**	637,318
إضافات خلال السنة	**375,055**	439,693
إستبعادات خلال السنة	**(385,501)**	(380,371)
صافي التغير في القيمة العادلة	**(84,585)**	(23,645)
	577,964	672,995
الاستثمارات بالتكلفة المطفأة		
الرصيد الافتتاحي في 1 يناير	**543,076**	352,678
إضافات خلال السنة	**60,699**	246,381
إستبعادات خلال السنة	**(66,810)**	(53,278)
مصاريف الإطفاء	**(2,114)**	(2,705)
	534,851	543,076
الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		
القيمة العادلة في 1 يناير	**174,355**	149,246
إضافات خلال السنة	**24,474**	209,798
إستبعادات خلال السنة	**(24,566)**	(190,377)
صافي التغير في القيمة العادلة	**5,109**	5,688
	179,372	174,355

كان التركيز الجغرافي للاستثمارات كما يلي:

داخل الإمارات العربية المتحدة	**577,398**	641,914
خارج الإمارات العربية المتحدة	**714,789**	748,512
	1,292,187	1,390,426

11. الاستثمارات في الممتلكات

	أرض ومبنى مكتب أبوظبي الرئيسي (1) ألف درهم	أرض ومبنى العين(2) ألف درهم	أرض ومبنى الشارقة (3) ألف درهم	أرض ومبنى شاطئ الراحة (قطعة رقم 406) (4) ألف درهم	أرض ومبنى شاطئ الراحة (قطعة رقم 408) (5) ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
في 1 يناير 2015	**168,820**	**11,500**	**32,000**	**355,001**	**213,781**	**781,102**
إضافات	**-**	**-**	**-**	**-**	**1,843**	**1,843**
النقص في القيمة العادلة خلال السنة (إيضاح 20)	**(10,154)**	**400**	**15,000**	**(67,881)**	**61,926**	**(709)**
في 31 ديسمبر 2015	**158,666**	**11,900**	**47,000**	**287,120**	**277,550**	**782,236**
في 1 يناير 2014	167,260	11,500	32,000	355,800	140,368	706,928
إضافات	1,560	-	-	(799)	73,413	74,174
الزيادة في القيمة العادلة خلال السنة	-	-	-	-	-	-
في 31 ديسمبر 2014	168,820	11,500	32,000	355,001	213,781	781,102

(1) تم الانتهاء من إنشاء هذا المبنى الذي يتألف من 14 طابق في 1980.

(2) تم الانتهاء من إنشاء هذا المبنى من ستة طوابق في 2003. إن المبنى بالكامل متاح للإيجار لأطراف ثالثة.

(3) تم شراء هذا المبنى الذي يتألف من 16 طابق خلال 1993. إن المبنى بالكامل متاح للإيجار لأطراف ثالثة.

(4) في 2007، قامت الشركة بشراء أرض (رقم 406) في شاطئ الراحة بمدينة أبوظبي. لقد تم الانتهاء من أعمال الإنشاء في قطة الأرض (رقم 406) في 2013.

(5) في 2007، قامت الشركة بشراء قطعة أرض (رقم 408) في شاطئ الراحة بمدينة أبوظبي. تمثل الإضافات خلال السنة تكاليف الإنشاء.

قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بإستخدام النهج القائم على السوق ونموذج التدفقات النقدية المخصومة (2014) (DCF : نموذج التدفقات النقدية المخصومة). يتم تصنيف القيمة العادلة للاستثمارات في الممتلكات الخاصة بالشركة في المستوى الثالث من هيكل القيمة العادلة. تم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية إما (أ) من قبل، مقيم ممتلكات خارجي مستقل يمتلك مؤهلات مهنية مناسبة ومعترف بها وخبرة حديثة في المواقع والفئات للممتلكات التي يتم تقييمها (تقييم نموذج التدفقات النقدية المخصومة) أو (ب) التقييمات القائمة على السوق.

تأخذ الطريقة القائمة على أساس السوق في الإعتبار معاملات السوق في الآونة الأخيرة للموجودات أو تسعيرات / أسعار الشراء للموجودات المشابهة.

يأخذ نموذج التدفقات النقدية المخصومة بالإعتبار القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية التي يتم توليدها من العقار، مع الأخذ بعين الإعتبار معدل نمو التأجير المتوقع وفترات الشغور ومعدل الإشغال وتكاليف حوافز الإيجار مثل تكاليف فترات الإيجار المجانية والتكاليف الأخرى التي لم يتم دفعها من قبل المستأجرين. يتم خصم التدفقات النقدية الصافية المتوقعة بإستخدام معدلات خصم معدلة حسب المخاطر. من بين عوامل أخرى، يأخذ تقدير معدل الخصم بالإعتبار جودة المبنى وموقعه (رئيسي مقابل ثانوي) والجودة الائتمانية للمستأجر وشروط الإيجار.

11. الاستثمارات في الممتلكات (تتمة)

قياس القيمة العادلة (تتمة)

سوف تزيد/ (تنقص) القيمة العادلة المقدرة إذا كان:

- النمو المتوقع للتأجير في السوق أعلى/ (أقل)؛
- فترات الشغور أقصر/ (أطول)؛
- معدل الإشغال أعلى/ (أقل)؛
- فترات الإيجار المجانية أقصر/ (أطول)، أو
- معدلات الخصم المعدلة حسب المخاطر أقل/ (أعلى).

12. الممتلكات والمعدات

تشتمل الممتلكات والمعدات على مباني الشركة والأثاث والتجهيزات والمعدات المكتبية والسيارات وأعمال رأسمالية قيد الإنجاز. فيما يلي إجمالي حسابات التكاليف والإستهلاك المتراكم:

	مباني ألف درهم	أثاث وتجهيزات وتحسينات على العقارات المستأجرة ألف درهم	معدات مكتبية ألف درهم	سيارات ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
2015:						
التكلفة:						
في 1 يناير 2015	**24,547**	**41,373**	**34,461**	**161**	**28,596**	**129,138**
إضافات	**-**	**1,200**	**2,160**	**73**	**8,796**	**12,229**
إستبعادات	**-**	**(2,415)**	**(328)**	**(26)**	**-**	**(2,769)**
تحويلات	**-**	**-**	**5,121**	**-**	**(5,121)**	**-**
في 31 ديسمبر 2015	**24,547**	**40,158**	**41,414**	**208**	**32,271**	**138,598**
الإستهلاك:						
في 1 يناير 2015	**4,329**	**25,887**	**18,217**	**125**	**-**	**48,558**
المحمل للسنة	**1,291**	**5,083**	**6,091**	**24**	**-**	**12,489**
الإستبعاد للسنة	**-**	**(2,146)**	**(287)**	**(26)**	**-**	**(2,459)**
في 31 ديسمبر 2015	**5,620**	**28,824**	**24,021**	**123**	**-**	**58,588**
القيم الدفترية:						
في 31 ديسمبر 2015	**18,927**	**11,334**	**17,393**	**85**	**32,271**	**80,010**
2014:						
التكلفة:						
في 1 يناير 2014	24,547	41,006	31,656	216	20,680	118,105
إضافات	-	970	2,938	35	7,916	11,859
إستبعادات	-	(603)	(133)	(90)	-	(826)
في 31 ديسمبر 2014	24,547	41,373	34,461	161	28,596	129,138
الإستهلاك:						
في 1 يناير 2014	3,037	20,777	13,814	199	-	37,827
المحمل للسنة	1,292	5,711	4,476	16	-	11,495
الإستبعاد للسنة	-	(601)	(73)	(90)	-	(764)
في 31 ديسمبر 2014	4,329	25,887	18,217	125	-	48,558
القيم الدفترية:						
في 31 ديسمبر 2014	20,218	15,486	16,244	36	28,596	80,580

13. رأس المال

	2015 ألف درهم	2014 ألف درهم
المصرح به		
375,000,000 سهم عادي بقيمة درهم للسهم الواحد (2014: 375,000,000 سهم عادي بقيمة درهم للسهم الواحد)	**375,000**	375,000
الصادر والمدفوع بالكامل		
375,000,000 سهم عادي بقيمة درهم للسهم الواحد (2014: 375,000,000 سهم عادي بقيمة درهم للسهم الواحد)	**375,000**	375,000

14. الإحتياطي القانوني

وفقاً للقانون الإتحادي رقم (2) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية وطبقاً للنظام الأساسي للشركة، يجب تحويل 10% من صافي الأرباح إلى الإحتياطي القانوني غير القابل للتوزيع حتى يصبح رصيد الإحتياطي القانوني هذا مساوياً لـ 50% من رأس مال الشركة المدفوع. لا يتم توزيع الأرباح من هذا الإحتياطي. وبما أن الشركة وصلت لحد 50%، لم يتم إجراء أي تحويل خلال هذه السنة.

15. الإحتياطي العام

تتم التحويلات إلى ومن الإحتياطي العام وفقاً لتقدير مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية. قد يتم إستخدام هذا الإحتياطي في الأغراض التي يرى أعضاء مجلس الإدارة أنها مناسبة. يقترح مجلس الإدارة بناءً على موافقة الجمعية العمومية السنوية العادية تحويل 350 مليون درهم من الإحتياطي العام إلى الأرباح المحتجزة.

وافقت الجمعية العمومية في اجتماعها المنعقد في 15 فبراير 2016 على اقتراح تحويل 350 مليون درهم من الإحتياطي العام إلى الأرباح المحتجزة.

16. الأرباح المحتجزة

اقتراح أعضاء المجلس، ويخضع ذلك لموافقة الجمعية العمومية السنوية، على تحويل 350 مليون درهم (2014: 300 مليون درهم) من الإحتياطي العام إلى الأرباح المحتجزة. وافقت الجمعية العمومية في اجتماعها المنعقد في 15 فبراير 2016 على اقتراح تحويل 350 مليون درهم من "الإحتياطي العام" إلى "الأرباح المحتجزة".

17. مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

	2015 ألف درهم	2014 ألف درهم
الرصيد في بداية السنة	**25,646**	25,736
المحمل للسنة	**3,836**	3,411
المدفوع خلال السنة	**(2,432)**	(3,501)
الرصيد في نهاية السنة	**27,050**	25,646

18. الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى

	2015 ألف درهم	2014 ألف درهم
ذمم تجارية دائنة	**551,110**	524,245
مصاريف مستحقة الدفع	**21,574**	24,082
إيرادات العمولات المؤجلة	**74,772**	68,225
إيرادات مؤجلة	**97,127**	17,236
ذمم دائنة أخرى	**108,226**	15,021
	852,809	648,809

19. قرض من مؤسسة مالية

	2015 ألف درهم	2014 ألف درهم
قرض من مؤسسة مالية	**-**	20,777

تم تسوية القرض بالكامل خلال السنة (2014: يحمل القرض معدل فائدة يتراوح بين 1.47% و 1.60% سنوياً).

20. صافي الاستثمار والإيرادات الأخرى

	2015 ألف درهم	2014 ألف درهم
النقص في القيمة العادلة للاستثمارات في الممتلكات (إيضاح 11)	**(709)**	-
إيرادات توزيعات الأرباح	**39,377**	39,457
صافي إيرادات الإيجار	**29,844**	21,124
صافي إيرادات الفائدة على الودائع والسندات المصرفية	**33,555**	35,709
التغير في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر (إيضاح 10)	**5,109**	5,688
(خسائر) أرباح محققة من إستبعاد استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر	**(49)**	10,166
أخرى	**(5,175)**	(5,708)
	101,952	106,436

21 المصاريف العمومية والإدارية

	2015 ألف درهم	2014 ألف درهم
الرواتب والمكافآت الأخرى	143,701	161,141
إنخفاض قيمة الذمم المدينة	11,915	16,214
رسوم الإستهلاك	12,489	11,495
إعلانات	3,666	4,426
إيجار	4,951	5,501
مستلزمات اتصال ومكتب	5,296	5,638
أخرى	25,554	25,826
	207,572	230,241

22 الخسارة الأساسية والمخفضة للسهم العادي

يتم إحتساب الخسارة للسهم العادي من خلال تقسيم خسارة السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

	2015 ألف درهم	2014 ألف درهم
الخسارة للسنة	(334,520)	(280,426)
الأسهم العادية قيد الإصدار خلال السنة	375,000	375,000
خسارة السهم الأساسية المخفضة (درهم)	(0.89)	(0.75)

لم تقم الشركة بإصدار أي أداة قد يكون لها تأثير في تخفيض الخسارة للسهم عند ممارستها.

23 الأطراف ذات علاقة

هوية الأطراف ذات العلاقة
تتألف الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسين والشركات المرتبطة بها وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للشركة والشركات المسيطرة أو ذات السيطرة المشتركة أو التي يكون عليها تأثير جوهري من قبل هذه الأطراف. تمتلك حكومة أبوظبي حصة 24 في المئة في الشركة من خلال مجلس أبو ظبي للاستثمار.

يتم اعتماد سياسات وأحكام التسعير لهذه المعاملات من قبل إدارة الشركة. تحتفظ الشركة بأرصدة جوهرية مع هذه الأطراف ذات العلاقة التي تنشأ من المعاملات التجارية كما يلي:

23 الأطراف ذات علاقة (تتمة)

الأرصدة
إن الأرصدة لدى الأطراف ذات علاقة في تاريخ التقارير المالية هي كما يلي:

	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين 31 ديسمبر 2015 ألف درهم	المساهمون الرئيسيون 31 ديسمبر 2015 ألف درهم	أخرى 31 ديسمبر 2015 ألف درهم	الإجمالي 31 ديسمبر 2015 ألف درهم
ذمم تجارية مدينة وذمم مدينة أخرى	298	338	223,802	224,438
ذمم تجارية دائنة وذمم دائنة أخرى	-	-	10,447	10,447
نقد وأرصدة لدى البنوك	-	-	591,472	591,472
الاستثمارات	-	-	218,147	218,147
ودائع نظامية	-	-	10,000	10,000
مطلوبات عقود التأمين	443	1,703	357,701	359,847

	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين 31 ديسمبر 2014 ألف درهم	المساهمون الرئيسيون 31 ديسمبر 2014 ألف درهم	أخرى 31 ديسمبر 2014 ألف درهم	الإجمالي 31 ديسمبر 2014 ألف درهم
ذمم تجارية مدينة وذمم مدينة أخرى	177	7	387,106	387,290
ذمم تجارية دائنة وذمم دائنة أخرى	7	-	6,527	6,534
نقد وأرصدة لدى البنوك	-	-	184,936	184,936
الاستثمارات	-	-	109,115	109,115
ودائع نظامية	-	-	10,000	10,000
مطلوبات عقود التأمين	401	2,033	350,860	353,294

تتألف الأرصدة الأخرى من الشركات التي تخضع لسيطرة أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين الآخرين.

23 الأطراف ذات علاقة (تتمة)

المعاملات
إن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المدرجة خلال فترة التقارير المالية هي كما يلي:

	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين 31 ديسمبر 2015 ألف درهم	*المساهمون الرئيسيون 31 ديسمبر 2015 ألف درهم*	*أخرى 31 ديسمبر 2015 ألف درهم*	*الإجمالي 31 ديسمبر 2015 ألف درهم*
أقساط مكتتبة	**692**	**4,209**	**419,665**	**424,566**
مطالبات متكبدة	**478**	**2,830**	**221,483**	**224,791**
إيرادات توزيعات الأرباح	**-**	**-**	**8,370**	**8,370**
إيرادات الفائدة	**-**	**-**	**10,064**	**10,064**
تعويضات أعضاء مجلس الإدارة	**-**	**-**	**-**	**-**
الاستثمارات والإيرادات الأخرى	**-**	**-**	**181**	**181**

	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين 31 ديسمبر 2014 ألف درهم	*المساهمون الرئيسيون 31 ديسمبر 2014 ألف درهم*	*أخرى 31 ديسمبر 2014 ألف درهم*	*الإجمالي 31 ديسمبر 2014 ألف درهم*
أقساط مكتتبة	564	3,953	371,841	376,358
مطالبات متكبدة	83	2,580	248,077	250,740
إيرادات توزيعات الأرباح	-	-	2,235	2,235
إيرادات الفائدة	-	-	3,815	3,815
تعويضات أعضاء مجلس الإدارة	5,800	-	-	5,800
الاستثمارات والإيرادات الأخرى	-	-	168	168

تم إدراج مبلغ 39,724 ألف درهم كمخصص للإنخفاض في القيمة مقابل الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى المقدمة لأطراف ذات علاقة (السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014: 39,810 ألف درهم). تم إصدار مطلوبات طارئة لصالح أطراف ذات علاقة خلال 2015 بقيمة 45,206 ألف درهم (2014 : 21,771 ألف درهم).

المعاملات مع موظفي الإدارة الرئيسيين
كانت تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين كما يلي:

	2015 ألف درهم	*2014 ألف درهم*
رواتب ومكافآت قصيرة الأجل	**18,230**	18,647
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	**4,479**	1,170
	22,709	19,817

24 النقد وما يعادله

يمكن تسوية النقد وما يعادله في نهاية السنة كما هو مبين في بيان التدفقات النقدية بالبنود ذات الصلة في بيان المركز المالي كما يلي:

	2015 ألف درهم	*2014 ألف درهم*
النقد في الصندوق	**69**	87
وديعة نظامية	**10,000**	10,000
ودائع/ حسابات تحت الطلب/حسابات جارية لدى البنوك المحلية في الإمارات العربية المتحدة	**657,136**	549,143
	667,205	559,230
ناقصاً : ودائع ذات إستحقاقات أصلية لأكثر من ثلاثة أشهر	**(506,068)**	(166,972)
النقد وما يعادله	**161,137**	392,258

إن التركز الجغرافي للنقد وما يعادله والودائع ذات إستحقاقات أصلية لمدة أكثر من ثلاثة أشهر هو كما يلي:

	2015 ألف درهم	*2014 ألف درهم*
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	**621,524**	486,094
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	**45,681**	73,136
	667,205	559,230

إن الودائع الثابتة والحسابات تحت الطلب لدى البنوك تخضع لمعدلات فائدة تتراوح بين 0.25% - 2.55% (2014: 0.15% - 1.25%) سنوياً.

25 معلومات حول القطاعات

إن الشركة مقسمة إلى قطاعي أعمال رئيسيين:

إكتتاب خط الأعمال التجارية – تتضمن كافة فئات التأمين العام بما في ذلك الشحن البحري وهيكل السفن والطيران والطاقة والممتلكات والهندسة.

إكتتاب خط أعمال العملاء- تتضمن كافة أنواع التأمين بما في ذلك التأمين ضد الحوادث والسيارات والتأمين الصحي.

يتم إستخدام موجودات ومطلوبات الشركة بصورة عامة خلال القطاعات. لم تكن هناك أي معاملات بين قطاعات الأعمال.

	أعمال التأمين التجارية		أعمال تأمين العملاء		إجمالي	
	2015 ألف درهم	2014 ألف درهم	**2015 ألف درهم**	2014 ألف درهم	**2015 ألف درهم**	2014 ألف درهم
إجمالي الأقساط المكتتبة	**1,276,048**	1,609,980	**1,014,686**	1,021,165	**2,290,734**	2,631,145
ناقصاً: أقساط إعادة التأمين المتنازل عنها	**(894,536)**	(1,108,546)	**(298,166)**	(91,097)	**(1,192,702)**	(1,199,643)
صافي الأقساط المكتتبة	**381,512**	501,434	**716,520**	930,068	**1,098,032**	1,431,502
صافي التغير في إحتياطيات الأقساط غير المكتسبة	**16,496**	(63,924)	**170,437**	114,119	**186,933**	50,195
صافي الأقساط المكتسبة	**398,008**	437,510	**886,957**	1,044,187	**1,284,965**	1,481,697
إجمالي المطالبات المدفوعة	**(836,912)**	(449,139)	**(1,042,813)**	(1,100,485)	**(1,879,725)**	(1,549,624)
ناقصاً : حصة إعادة التأمين من المطالبات المدفوعة	**602,420**	323,542	**119,549**	80,647	**721,969**	404,189
صافي المطالبات المدفوعة	**(234,492)**	(125,597)	**(923,264)**	(1,019,838)	**(1,157,756)**	(1,145,435)
صافي التغير في المطالبات القائمة والمتكبدة والتي لم يتم إدراجها	**(231,280)**	(298,094)	**(46,209)**	(119,210)	**(277,489)**	(417,304)
صافي المطالبات المتكبدة	**(465,772)**	(423,691)	**(969,473)**	(1,139,048)	**(1,435,245)**	(1,562,739)

25 معلومات حول القطاعات (تتمة)

	أعمال التأمين التجارية		أعمال تأمين العملاء		إجمالي	
	2015 ألف درهم	2014 ألف درهم	**2015 ألف درهم**	2014 ألف درهم	**2015 ألف درهم**	2014 ألف درهم
إجمالي إيرادات العمولة	**88,904**	97,863	**9,403**	586	**98,307**	98,449
ناقصاً: مصاريف العمولة المتكبدة	**(91,333)**	(91,863)	**(55,789)**	(52,665)	**(147,122)**	(144,528)
صافي مصاريف العمولات	**(2,429)**	6,000	**(46,386)**	(52,079)	**(48,815)**	(46,079)
إيرادات الإكتتاب الأخرى	**4,929**	5,598	**4,940**	5,012	**9,869**	10,610
ناقصاً : مصاريف الإكتتاب الأخرى	**(20,549)**	(18,049)	**(19,125)**	(22,061)	**(39,674)**	(40,110)
صافي مصاريف الإكتتاب الأخرى	**(15,620)**	(12,451)	**(14,185)**	(17,049)	**(29,805)**	(29,500)
صافي نتائج الإكتتاب	**(85,813)**	7,368	**(143,087)**	(163,989)	**(228,900)**	(156,621)
صافي إيرادات الاستثمار والإيرادات الأخرى					**101,952**	106,436
مصاريف عمومية وإدارية					**(207,572)**	(230,241)
خسارة للسنة					**(334,520)**	(280,426)

26 المطلوبات الطارئة والإلتزامات

	2015 ألف درهم	2014 ألف درهم
إلتزامات فيما يتعلق باشتراكات لأوراق مالية محتفظ بها كاستثمارات غير مكتتبة	**62,020**	67,427
ضمانات مصرفية	**89,425**	100,907
خطابات ائتمان	**425**	41

تم إصدار الضمانات المصرفية وخطابات الائتمان أعلاه ضمن سياق الأعمال الاعتيادية.

OUR LOCATIONS

Head Office and Main Branches

Head Office
ADNIC Corporate Headquarters
P.O. Box: 839 - Abu Dhabi
Tel: 02 4080100
Fax: 02 4080604
Email: adnic@adnic.ae

Mussafah Branch
The Village Mall
Workers Village
Mussafah M24
Shops (GF-A11 and A07)
P.O. Box: 92572 - Abu Dhabi
Tel: 02 4080696
Fax: 02 4080690

Al Ain Branch
H.E. Khalaf Bin Ahmad Al-Otaibah Building
Main Street (Sheikh Zayed Road)
P.O. Box: 1407 - Al Ain
Tel: 03 7641834
Fax: 03 7663147

Dubai Branch
Al Muraikhi Tower, Al Maktoum Street
P.O. Box: 11236 - Deira
Tel: 04 5154850/1/2/3/4
Fax: 04 5154910

Sharjah Branch
Al Hosn Tower,
Showroom No. 2, Building No. 617/A
Al Ittihad Street
P.O. Box: 3674 - Sharjah
Tel: 06 5683743
Fax: 06 5682713

Sales and Services Centers

Motor Claims Department and Salam Street Sales Center
Al Zubara Tower, Ground Floor, Al Salam Street
P.O. Box: 3275 - Abu Dhabi
Tel: 02 4080400
Fax: 02 4080699

Abu Dhabi Office
Abu Dhabi Traffic Police - Vehicle Test Section
Tel: 02 4448611
Fax: 02 4447872

Mussafah Office
No. M42, Mussafah Industrial Area
Heavy Vehicle Registration Office, Abu Dhabi, Traffic Department
Tel: 02 5511382
Fax: 02 5511382

Samha Traffic Office
Samha ADNOC Station
Tel: 02 5620162
Fax: 02 5620162

Madinat Zayed Office
Abu Dhabi Traffic Police - Heavy Vehicle
Tel: 02 8841577
Fax: 02 8841577

Ruwais Office
Ruwais City - Main ADNOC Station
Tel: 02 8772123
Fax: 02 8772123

Al Ain Office
Al Ain Traffic Police Dept. - Zakher
Tel: 03 7828666
Fax: 03 7663147

Mizyad Office
Abu Dhabi Traffic Police Dept.
Tel: 03 7824250
Fax: 03 7663147

Ghuwaifat Border Office
Tel: 02 8723080
Fax: 02 8723080

Khalifa City Office
C9, Ground Floor, Etihad Plaza Complex
Tel: 02 4080547/02 5568048
Fax: 02 5567697

عناوين مواقع مكاتب الشركة

المكتب الرئيسي وفروع الشركة

المقر الرئيسي
مقر شركة أبوظبي الوطنية للتأمين
الرئيسي
ص.ب. 839 – أبوظبي
هاتف: 02 4080100
فاكس: 02 4080604
البريد الإلكتروني: adnic@adnic.ae

فرع المصفح
القرية مول
قرية العمّال
مصفح M24
مكتب رقم (GF-A11, A07)
ص.ب. 92572 – أبوظبي
هاتف: 02 4080696
فاكس: 02 4080690

فرع العين
مبنى معالي خلف بن أحمد
العتيبة
الشارع العام (شارع زايد الأول)
ص.ب. 1407 – العين
هاتف: 03 7641834
فاكس: 03 7663147

فرع دبي
برج المريخي، شارع آل مكتوم
ص.ب. 11236 – ديرة
هاتف: 04 5154850/1/2/3/4
فاكس: 04 5154910

فرع الشارقة
برج الحصن، معرض رقم 2، مبنى 617/A
شارع الإتحاد
ص.ب 3674 – الشارقة
هاتف: 06 5683743
فاكس: 06 5682713

مراكز البيع والخدمة

مركز مطالبات المركبات وخدمات البيع في شارع السلام
برج الزبارة، الطابق الأرضي، شارع السلام
ص.ب. 3275 – أبوظبي
هاتف: 02 4080400
فاكس: 02 4080699

مكتب أبوظبي
مديرية المرور والدوريات بشرطة أبوظبي – قسم معاينة المركبات
هاتف: 02 4448611
فاكس: 02 4447872

مكتب المصفح
رقم M42، منطقة المصفح الصناعية
مكتب تسجيل المركبات الثقيلة، أبوظبي
إدارة المرور
هاتف: 02 5511382
فاكس: 02 5511382

مكتب السمحة للمرور
محطة أدنوك – السمحة
هاتف: 02 5620162
فاكس: 02 5620162

مكتب مدينة زايد
مديرية المرور والدوريات بشرطة أبوظبي – مكتب تسجيل المركبات الثقيلة
هاتف: 02 8841577
فاكس: 02 8841577

مكتب الرويس
محطة أدنوك الرئيسية – مدينة الرويس
هاتف: 02 8772123
فاكس: 02 8772123

مكتب العين
مديرية المرور والدوريات بشرطة العين – زاخر
هاتف: 03 7828666
فاكس: 03 7663147

مكتب مزيد
مديرية المرور والدوريات بشرطة أبوظبي
هاتف: 03 7824250
فاكس: 03 7663147

مكتب حدود الغويفات
هاتف: 02 8723080
فاكس: 02 8723080

مكتب مدينة خليفة
C9، الطابق الأرضي، مجمع إتحاد بلازا
هاتف: 02 4080547/ 02 5568048
فاكس: 02 5567697